دور الجمعيات الأهلية

في تنمية المجتمع المحلي (دراسة تقويمية)

لجمعية الصلاح الخيرية بقرية تفهنا الأشراف

مركز ميت غمر - بمحافظة الدقهلية

إعـــــداد

د. محمد محمد محمود العجوز

مدرس الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع

بكلية التربية للبنين بتفهنا الأشراف

جامعة الأزهـر

٢٠٠٤م

مقدمـــة :

تسعى كل الدول في شتى بقـــاع المعمـــورة إلـــى تحقيـــق التنميـــة لمجتمعاتها لأنها تدرك – عن حق – أن التنمية هي قاطرة التقـــدم والنمـــاء والرخاء لشعوبها ، فالتنمية عملية تغيير حضاري مقصـــود فـــي المجتمـــع تتناول مختلف جوانبه المادية والمعنوية [١] ، وتعد بمفهومها الشامل عملية مجتمعية متشابكة ومتكاملة في إطار نسيج بالغ التعقيد تتفاعل فيه عوامـــل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، فالتنمية بهذا المفهوم لا تمثل فقـــط الناتج النهائي لمجموع المتغيرات المجتمعية بل هي تزيد عن ذلـــك لأنـــها محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل [٢] .

وهي كذلك عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمـــع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته كما أنها بناء للإنســـان وتحريـــر لـــه ، وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته على العمل البنـــاء ، واكتشـــاف وتعبئـــة لموارد المجتمع مع الاستخدام الأمثل لهذه الموارد من أجـــل بنـــاء الطاقـــة والقدرة الذاتية على العطاء المستمر [٣] .

فالتنمية بهذا تعنى تفاعل الجوانب المختلفة في المجتمع من قـــدرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية لخلق مواطـــن واع ومفكـــر ومحرك للتنمية ومحقق لها ، فالإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفـــس الوقت .

والتنمية هي مجموع العمليات المرسومة والمخطط لها تخطيطـــاً ســـليماً بهدف إحداث تغيير اجتماعي موجب داخل مجتمع ما لتحقيق الأهداف التـــي يصبوا إليها أعضاء الجماعة الذين يكونون المجتمع ، أو هي تلك العمليـــات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتمـــاعي واقتصـــادي وسياسي للناس في بيناتهم وذلك بالاعتماد على الجهود الأهلية والحكوميـــة المنسقة والمتكاملة على أن تكتسب كل منها قـــدرة أكـــبر علـــى مواجهـــة مشكلات المجتمع نتيجة هذه العمليات [٤].

وعلى الرغم من ذلك ولاعتبارات عديدة توجـــهت معظـــم الأقطـــار العربية بصورة أساسية إلى الاهتمام بـــالجوانب الاقتصاديـــة فـــي التنميـــة وانحازت إلى الجهود الرسمية الحكومية وتراجع بالتالي الاهتمام بمختلـــف الأبعاد الهامة الأخرى كالاجتماعية ، والثقافية والسياسية ، الإدارية ، ممـــا أعاق جهود التنمية لفترة طويلة عن بلوغ أهدافها وأثر ذلك بصورة مباشرة على بناء وتكوين الإنسان القادر على العطاء والمتفاعل مع قضايا التنميـــة في مجتمعه [٥].

لذا فإن نجاح عملية التنمية في مجتمع ما يتوقف بشكل أساسي على مدى مساهمة سائر البني الاجتماعية سواء الحكومية منها وغير الحكومية وكذا سائر المواطنين بالمجتمع في تحقيق أهداف تلك التنمية، خاصة في جانب تطوير كفاءة الأفراد الإنتاجية عن طريق تخطيط متكامل يشتمل على الموارد البشرية وبرامج الأعداد لهؤلاء الأفراد وبما يمكنهم من تحقيق وتنفيذ المشروعات المتفق عليها وذلك في إطار الاعتماد على النشاط الأهلي بما فيه من مؤسسات غير حكومية من جانب وكذا الاعتماد على النشاط الحكومي بما لديه من إمكانيات من جانب آخر ، واتجهت الأمم المتحدة اتجاها عملياً حين عرفت التنمية بأنها : العمليات المرسومة لتقدم المجتمع كله اقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد الأكبر على مشاركة المجتمعات المحلية ومبادراتها [٦].

وإذا كانت التنمية الشاملة في القطاعات المختلفة بالمجتمع وفي المناطق الجغرافية المتباينة ضرورة ، فإن ثمة عوامل قد تدفع إلى التركيز على قطاع بعينه ، خاصة إذا ما وجدت ضرورة للتركيز على ذلك القطاع ، فثمة عوامل دفعت إلى ضرورة التركيز على تنمية المجتمعات المحلية في الريف المصرى وذلك بسبب افتقار الريف لبعض المقومات المتوافرة بالحضر الأمر الذى يستدعى اهتمام المنظمات الحكومية منها وغير الحكومية على التنمية الريفية خاصة فى ضل التحير الشديد فى توزيع الخدمات الحكومية فى اتجاه الحضر سواء كانت هذه الخدمات اقتصادية أو تعليمية أو صناعية أو ترويحية أو غيرها [٧].

ولقد أدت التطورات العالمية والمحلية فى الحقب الأخيرة وكذلك ظهور مفاهيم التنمية البشرية وحقوق الإنسان إلى وضع الإنسان فى بؤرة حركة المجتمع وتقدمه وارتبط بذلك التوسع فى دور منظمات المجتمع المدنى ليشمل إلى جانب الدور الخيري والخدمى دورها كآلية لتفعيل وتعظيم المواطنين من أجل المشاركة الواعية والفاعلة في العملية الإنمائية [٨]، وأصبح تفعيل المجتمع المدني ومؤسساته من القضايا الأساسية التي يتم مناقشتها فى المحافل المحلية والدولية .

والجمعيات الأهلية كإحدى مؤسسات المجتمع المدني التي يجب أن تقوم بدور إيجابي وأساسي في التصدي للحاجات والمشكلات الاجتماعية وخاصة في ظل العولمة واقتصاديات السوق مما أدى إلى تصاعد الدعوة إلى إشراك المنظمات الأهلية في كل جهود التنمية والرعاية وبخاصة بعد انحسار دور الدولة في ذلك [٩].

ومما لاشك فيه أن مشاركة المنظمات الأهلية في برامج تنمية المجتمع المحلى تلقى قبولاً من الهيئات الدولية المؤيدة للخصخصة باعتبار هذه المشاركة تقليص للبيروقراطية الحكومية والارتقاء بدور القطاع الخاص ، كما يعتبرها آخرون وسيلة لزيادة طابع المشاركة الشعبية والشفافية في عملية التنمية ، كما تؤيدها الحكومات وتدعمها الدول في مجالات الإنتاج والرفاهية الاجتماعية من خلال الاتجاه نحو سياسات ترشيد الإنفاق العام الذى فرضته سياسات التصحيح والتكيف الهيكلى في كثير من القطاعات الحكومية .

وتحتل عملية فهم دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية المحلية من كونها تمثل موضوعاً للترحيب والتأييد من تيارات فكرية وأيديولوجية مختلفة وربما كان هذا أحد أسباب الإجماع على أهمية الارتقاء بها ودعمها وتطويرها [١٠] .

والجمعيات الأهلية كأحد المنظمات غير الحكومية تمثل الضلع الثالث في مثلث مقومات التنمية المكون من : الجهود الحكومية ، الجمعيات الأهلية ، جهود المجتمع المدني .

وحول الجمعيات الأهلية ودورها في تنمية المجتمع المحلى أجريت العديد من الدراسات السابقة نعرض بعضها فيما يلي :

الدراسات السابقة :

نتناول بعض الدراسات السابقة من خلال ثلاثة محاور هي :

أولاً : المحور الأول : دراسات التنمية المحلية في الريف :

ثانياً : المحور الثاني : دراسات تناولت الجمعيات الأهلية .

ثالثا : المحور الثالث : دراسات تناولت دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة الجمعيات الأهلية في أداء دورها .

والآن تتناول هذه الدراسات بقليل من التفصيل :

أولاً : دراسات المحور الأول : دراسات تناولت التنمية المحلية في الريف :

١-أجريت دراسة [١١] تناولت المشروعات الإنتاجية كمدخل للتنمية الريفية بهدف الكشف عن حقيقة أهداف المشروعات الإنتاجية بالوحدة المحلية وأشارت النتائج إلى ضرورة تشجيع الجهود الذاتية فى إقامة المشروعات الإنتاجية ونشرها بالقرية وفقاً لظروفها واحتياجاتها من خلال تشكيل لجنة بكل قرية من القيادات الشعبية والتنفيذية لتنظيم هذه الجهود ومساعدتها فى تخطيط وتنفيذ مثل هذه المشروعات مع الاهتمام بتشجيع أصحاب رؤوس

الأموال للمشاركة فى استثمار أموالهم بالقرية وإعطاء فرصة للشباب للعمل بهذه المشروعات الإنتاجية مع توجيه جهود الخدمة الاجتماعية نحو إثارة وعى أهالي القرية للمساهمة في تحقيق الطابع الإنتاجي لها وتشجيع المشاركة الشعبية فى هذه المشروعات .

٢-أجريت دراسة تجريبية [١٢] للتعرف على إسهامات جماعات المجتمع في التنمية المحلية الريفية دراسة مطبقة على قرية تلات بمحافظة الفيوم بهدف إلقاء الضوء على مشكلات التنمية المحلية الريفية واختبار مدى ملائمة برنامج التدخل المهني باستخدام جماعات العمل لتحقيق التنمية الريفية، وأشارت النتائج إلى صحة الفرض الرئيسي والفروض الفرعية.

٣-أجريت دراسة [١٣] استهدفت : تقويم مشروع تنمية الجهود الذاتية لقرية الإعلام بمحافظة الفيوم بهدف التعرف على مدى أهمية تحقيق هذا المشروع لأهدافه مع التعرف على العوامل والمعوقات التى حالت دون تحقيق بعض الأهداف وكذلك الوقوف على مدى فاعليه الجهود الذاتية المبذولة لتحقيق تنمية المجتمع المحلى مع التوصل إلى نموذج تصوري مقترح لتقويم المشروعات الاجتماعية ، وتوصلت الدراسة إلى أن المشروع حقق أهدافه طبقاً للخطة الموضوعة وبخاصة تدعيم تنمية المجتمع ماديا فضلا عن تغيرات اجتماعيه متعددة ناتجة عن تنفيذ المشروع مثل زيادة وعى أهل القرية برغباتهم واحتياجاتهم وبذل الجهود لحل مشاكلهم وزيادة المشاركة بالجهد والمال وإكسابهم خبرات عملية نتيجة المشاركة .
وكان من أهم الخطوات التى مر بها المشروع وأدت إلى تحقيق نتائجه عقد دورات تدريبية مكثفة للقائمين على العمل والمستفيدين وكذلك الاهتمام بعمليات المتابعة والإشراف وتوزيع الأدوار بين الهيئات المشاركة فى المشروع منها جمعية تنمية المجتمع ومديرية الشئون الاجتماعية والقيام بالتقويم المرحلي والتقويم النهائي .

٤-أجريت دراسة [١٤] بهدف التعرف على بعض المتغيرات الاجتماعية والتربوية المترتبة على تنمية المجتمعات الريفية دراسة حالة لقرية تلهنا الأشراف بمحافظة الدقهلية ، كما يهدف البحث إلى التعرف على دور التربية في تنمية المتغيرات الإيجابية والتأكيد عليها والحد من المتغيرات السلبية المترتبة على إنشاء بعض الكليات بالقرية وأشارت النتائج إلى أن أهم المتغيرات الاجتماعية والتربوية تمثلت في : الحد من البطالة ، النمو العمرانى ، إعادة القيم الإسلامية ، إعادة رسم الخريطة التنموية للقرية ، الطموح التعليمي ، التغير في البناء القيمى، قلة اهتمام الكليات بالمشاركة في تنمية القرية ، الفروق الطبقية ، الخلل في عوامل الضبط الاجتماعي .

٥-أجريت دراسة [١٥] حول العلاقة بين إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية لسكان المجتمع المحلى والانتماء للمجتمع وذلك للتعرف على طبيعة العلاقة بين الشعور بإشباع الحاجات الصحية والتعليمية والأمنية والترفيهية والانتماء وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين إشباع الحاجات المختلفة وبين انتمائهم لمجتمعهم المحلى .

٦-أجريت دراسة [١٦] استهدفت تنمية المجتمع المحلى من منظور إسلامي حيث تقع الدراسة في خمسة مباحث تناول الأول منها تنمية المجتمع وتناول الثاني المداخل الإسلامية للتنمية ، أما المبحث الثالث فتناول عرض تجربة قرية تفهنا الأشراف مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية كما تمت من واقع الملاحظة بالمشاركة والمقابلة والزيارات الميدانية للقرية وفى المبحث الرابع تم عرض وتحليل التجربة في ضوء نظرية " مالك بن بنى " في التغير الاجتماعي ، بينما تناول المبحث الخامس التجربة على ضوء الانتقادات التي وجهت لتنمية المجتمع عالمياً واختتم المبحث بعرض ملامح نموذج إسلامي في تنمية المجتمع المحلى على ضوء تجربة قرية تفهنا الأشراف والتي تمثلت في التكامل الاجتماعي والحد من البطالة إضافة إلى إعادة القيم الإسلامية .

ثانياً : المحور الثاني : دراسات تناولت الجمعيات الأهلية :

١-أجريت دراسة [١٧] استهدفت فهم الأدوار التي تقوم بها الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلى وكذا فهم العوامل المؤثرة في هذه الأدوار واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة على مجموعة ١٩٥ من المستفيدين من خدمات الجمعية ، وأشارت النتائج إلى أن نسبة ٤١% من أفراد العينة يشاركون في أنشطة الجمعية ممثلة في التطوع في بعض الأعمال التي تقوم بها الجمعية.

٢-أجريت دراسة [١٨] تتناول تقويم فاعلية جمعية التكافل الاجتماعي في مدى تحقيقها لأهدافها التنموية بهدف التعرف على مدى استفادة سكان المجتمعات المحلية من خدمات الجمعية ومدى تحقيق الجمعية لأهدافها واستغلالها للموارد والإمكانيات المتاحة مع التعرف على مواطن القوة والضعف لتدعيم مواطن القوة والتغلب على مواطن الضعف .

٣-أجريت دراسة [١٩] استهدفت التعرف على دور التنظيمات الأهلية العاملة بمجال تنمية المجتمع المحلى فى مواجهة بعض المشكلات التنموية المعاصرة (المشكلة السكانية ومشكلة البطالة) من خلال التعرف على دور جمعية تنمية المجتمع فى هذا الشأن ، وهى دراسة وصفية استخدمت منهج المسح الاجتماعى لأعضاء مجالس إدارات جمعيات تنمية المجتمع المحلى

المعنية بالمشكلة السكانية ومشكلة البطالة ، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن جمعية تنمية المجتمع تلعب دوراً مهماً في مواجهة مشكلة الزيادة السكانية ومشكلة البطالة من خلال تقديم خدمات تنظيم الأسرة للمجتمع المحلى وتقوم بتشغيل الشباب في مشروعاتها وتدريبهم على الكمبيوتر وتعليم بعض اللغات الأجنبية .

٤-أجريت دراسة [٢٠] حول تقويم جمعيات تنمية المجتمع المحلى تضمنت تحديد قدرة برنامج جمعيات تنمية المجتمع المحلى على تحقيق أهدافها وبالتالي تحقيق مستوى عال من نشاط الجمعية مع تحديد نوعية البرامج والمشروعات التي تتفق مع الحاجات البيئية ومحاولة التوصل إلى برامج ومشروعات تتفق مع تلك الحاجات مع التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذه البرامج والمشروعات مع التوصل إلى المقترحات اللازمة لمواجهة تلك المعوقات لتتمكن الجمعية من تحقيق أهدافها ، وأشارت النتائج إلى وجود ارتباط معنوي قوى بين كل من : توافر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة للمشروعات وإشباع المشروعات لاحتياجات المستفيدين وتوافر المشاركة في التخطيط للمشروع وبين المستوى التصنيفي للجمعيات من حيث درجة النشاط والقدرة على تحقيق الأهداف والفاعلية والإنجاز ، مع التأكيد على أهمية استشارة المواطن لأهمية العمل التطوعي الأهلي والاستفادة من المشروعات بالجمعية .

٥- أجريت دراسة [٢١] استهدفت تقويم الأدوار التربوية التي تمارسها جمعيات تنمية المجتمع المحلى في تطوير المجتمعات بصفة عامة والمجتمعات الريفية بصفة خاصة من خلال تقويم برامج التعليم والتدريب والتثقيف التابعة لها ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن دورها في الحد من المشكلات التي يعانى منها المجتمع الريفي كالأمية والزيادة السكانية وأشارت النتائج إلى قلة الاستفادة من الخدمات التي تقدمها جمعية تنمية المجتمع المحلى وذلك لقلة وجود هذه الخدمات من ناحية أخرى فضلاً عن سيطرة فئة قليلة غير فعالة على إدارتها وينقصها فهم دور الجمعية الحقيقة مما أفقدها ثقة الأهالي والشك في تحقيق أهدافها.

<u>ثالثا : المحور الثالث دراسات تناولت دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع .</u>

١- أجريت دراسة تقويمية [٢٢] تتناول دور الخدمة الاجتماعية فى مساعدة الجمعيات التطوعية للمشاركة فى تنمية المجتمع على المستوى المحلى استهدفت الوصول إلى برنامج مهني لطريقة تنظيم المجتمع مع جمعية الهلال الأحمر حتى تؤدى دوراً بارزاً في تنمية المجتمع المحلى مع تنشيط العضوية وزيادة مشاركة المواطنين ، وأشارت النتائج إلى فاعلية التدخل

المهني للخدمة الاجتماعية حيث أدى ذلك إلى رفع مستوى أداء مجلس إدارة الجمعية مع زيادة العضوية واستحداث لجان جديدة مع زيادة إقبال السيدات على تنظيم الأسرة مع تدعيم العلاقات بين الجمعية والهيئات الأخرى .

٢-أجريت دراسة [٢٣] تتناول التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لمساعدة الجمعيات الأهلية في مواجهة أهم مشكلاتها مثل نقص التمويل وضعف المشاركة وعدم مراعاة الاحتياجات الفعلية لأهالي المجتمع المحلى مع التعرف على الدور الفعلي للأخصائي الاجتماعي بالجمعية الدينية والتوصل إلي تصور مقترح للممارسة المهنية للعمل مع الجمعيات الدينية وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على الجمعيات الأهلية الدينية كأهم أداة من أدوات تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية المحلية والشاملة كما أنها أساس لتحقيق المشاركة الشعبية الواسعة وكذا التأكيد على أهمية ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية بشكل متكامل داخل هذه الجمعيات ، مع إبراز أهمية تدريس المجال الديني كأحد مجالات الخدمة الاجتماعية .

٣-أجريت دراسة [٢٤] حول دور الخدمة الاجتماعية فى زيادة كفاءة المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال المجتمع الريفى استهدفت تحديد التكتيكات والاستراتيجيات والمهارات التى يستخدمها الأخصائى الاجتماعى فى مجال العمل بالمنظمات غير الحكومية وأكدت نتائج الدراسة على قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على زيادة معدل إنتاجية المنظمات غير الحكومية.

٤-أجريت دراسة [٢٥] استهدفت التعرف على الطرق المختلفة التى تستخدمها الجمعيات الأهلية فى تحديد احتياجات المجتمع المحلى والوقوف على الاسهام العلمى والفنى والمهنى الذى تقدمه عملية التخطيط الاجتماعى لمهنة الخدمة الاجتماعية داخل وخارج الجمعية ، حيث طبقت الدراسة فى محافظة أسوان مستخدمة المسح الاجتماعى بالعينة ، والمسح الشامل ، وأشارات النتائج إلى أن معظم الجمعيات تهتم بعملية تقدير احتياجات المجتمع المحلى ولكن بشكل غير مهنى عن طريق الاجتماعات الدورية بين أعضاء مجلس الإدارة والمجتمع نفسه أو اللقاءات مع بعض القادة ، وزعماء القبائل واستخدام استمارات استطلاع رأى المواطنين .

تعليق على الدراسات السابقة :

من خلال العرض السابق لبعض الدراسات السابقة من خلال المحاور الثلاث يمكننا القول بأن الدراسة الحالية أفادت منها فى الجانب النظرى والجانب الميدانى ، حيث تناولت دراسات المحور الأول التنمية المحلية فى الريف من خلال جماعات العمل بالجمعيات الأهلية والمشروعات الإنتاجية والجهود

الذاتية والآثار التربوية والاجتماعية المترتبة على تنمية المجتمعات المحلية ، وأهمية النموذج الإسلامى فى التنمية ودور التنمية المحلية فى دعم وتنمية الولاء والانتماء لهذه المجتمعات.وتناولت دراسات المحور الثانى جهود الجمعيات الأهلية فى تنمية المجتمع المحلى فى مجتمعات ريفية فى الفيوم والشرقية وأسوان وكذا التعرف على بعض المعوقات التى تحول دون تحقيق بعض أهدافها وكيفية التغلب عليها فى حين تناولت دراسات المحور الثالث دور الخدمة الاجتماعية فى مساعدة الجمعيات الأهلية فى أداء رسالتها التنموية ومساعدتها في التغلب على مشكلاتها مع تشجيع المشاركة التطوعية وتحديد احتياجات المجتمع المحلى.

١- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

فى إطار الجهود الأهلية التنموية ذات الاتجاه الإسلامى التى تهدف إلى مساعدة المجتمع المحلى على حل مشكلاته وإشباع احتياجاته الأساسية من منطلق اسلامى بعيداً عن كافة صور الصراع الاجتماعى أو السياسى ودون أهداف سياسية أو حزبية ، تأتى تجربة قرية تفهنا الأشراف مركز ميت غمر محافظة الدقهلية والتى بدأت فى ربيع الثانى ١٤٠٤هـ / يناير سنة ١٩٨٤م حيث لفتت هذه التجربة النظر إليها من جوانب متعددة واستكملت مقومات النجاح لتنمية المجتمع المحلى مقدمة النموذج والقدوة والأسلوب العلمى والموضوعى فى التعامل مع المجتمع ومساعدته فى حل مشكلاته وفق الهدى الإسلامى الصحيح ، وفى ضوء تميز هذه التجربة فهى تحتاج من كافة المهنيين المشتغلين بقضايا تنمية المجتمع المحلى ، بل والخدمة الاجتماعية ككل وأن يولوها عناية خاصة للاستفادة من جوانب الثراء والقوة التى تزخر بها وتذليل كافة الصعوبات التى تعرقل مسيرة نمو التجربة وتقدمها ، ومن خلال معايشة الباحث لهذه التجربة منذ ما يقرب من سبع سنوات وتعرفه لوجهات نظر متباينة ما بين التأييد والرفض ، ونظراً لانتماء الباحث لقسم الخدمة الاجتماعية بكلية التربية للبنين بالقرية تنامى لديه الاهتمام بأهمية هذه الدراسة بحكم تخصصه وانتمائه وذلك لتقديم رؤية موضوعية حول هذه التجربة التنموية .

وفى مواجهة الهجمة الشرسة التى يتعرض لها الدين الإسلامى والتى توصمه ظلماً بالإرهاب والتدمير والعنف تأتى هذه التجربة لتلقى الضوء بكل موضوعية بلا مبالغة أو تهويل حول هذه الجهود الأهلية التنموية ذات الاتجاه الإسلامى فى تنمية المجتمع المحلى وحل مشكلاته ، وبالتالى تمكن الخبراء والمتخصصين والمسؤلين من نقدها وتقويمها والإفادة منها وتعميمها فى مجتمعات محلية أخرى ، وفى هذا الشأن تعنى الدراسة الحالية بتقويم هذه التجربة والتى بدأت منذ عشرون عاماً للتعرف على الأهداف التى تم تحقيقها وكذلك الوقوف على المعوقات التى حالت

دون تحقيق بعض هذه الأهداف مع بيان دور مهنة الخدمة الاجتماعية فى مواجهة هذه المعوقات .

وتتبلور صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :-

س١ : ما هى الأهداف التى تم تحقيقها فى هذه التجربة خلال الخطة العشرية الثانية (١٩٩٤ - ٢٠٠٣م)؟ وما هى الخدمات التى تقدمها الجمعية للمستفيدين منها خلال هذه الفترة الزمنية؟

س٢ : ما هى المعوقات التى تحول دون تحقيق بعض هذه الأهداف ؟

س٣ : ما هى أهم التوصيات التى تسهم فى مواجهة هذه المعوقات من خلال مهنة الخدمة الاجتماعية ؟

٢-أهمية الدراسة : تتمثل أهمية الدراسة الحالية فيما يلى :-

١-أ- إن المشاركة الجادة للجهود الأهلية فى تنمية المجتمع المحلى اتجاه عالمى حديث يلقى المعاونة والتشجيع فى مختلف بلدان العالم وبخاصة فى الدول النامية ومنها مصر .

٢-ب-أن تقويم هذه الجهود الأهلية فى تنمية المجتمع المحلى أمر حيوى بهدف التعرف على مواطن القوة والضعف حتى تتحقق الاستفادة المثلى من هذه التجارب عند تطبيقها فى مجتمعات محلية أخرى .

٣-إن العرض الموضوعى لتجارب الجهود الأهلية ذات الاتجاه الإسلامى وبيان دورها فى تنمية المجتمع المحلى يقدم نموذجاً طيباً دليلاً عملياً لدحض افتراءات أعداء الإسلام الذين لا يرون فيه إلا الإرهاب والتدمير والعنف وإزهاق حقوق الإنسان ، بينما الإسلام فى هذه التجارب لم يكن عقبة فى سبيل التنمية بل شجعها ورعاها .

٤-أنها تفتح الباب أمام الخبراء والباحثين لمزيد من الدراسات والبحوث التى تهتم بتفعيل المشاركة الشعبية فى تنمية المجتمعات المحلية والتى نحن فى أمس الحاجة إليها الآن أكثر من أى وقت مضى.

٣-أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى :-

١- التعرف على مدى تحقيق التجربة لأهدافها .

٢- التعرف على العوامل والمعوقات التى حالت دون تحقيق بعض الأهداف .

٣- التوصل إلى أهم التوصيات التى تسهم فى مواجهة هذه المعوقات من خلال مهنة الخدمة الاجتماعية .

٤-الإطار النظرى :

نتناول بالحديث فى هذا الإطار النظرى الموضوعات التالية :-

أ-الجهود الأهلية وأهم الاتجاهات الحديثة لتفعيل هذه الجهود وأهم معوقات العمل الأهلى فى مصر .
ب-تنمية المجتمع المحلى ويشمل : مفهوم التنمية ، مفهوم تنمية المجتمع المحلى ، مداخل تنمية المجتمع المحلى .
جـ-التقويم : مفهومه ، أهدافه ، أنماط البحوث التقويمية.

أ-الجهود الأهلية

oما هية الجهود الأهلية:

يعتبر النشاط الأهلى فى مجال الرعاية الاجتماعية قديماً قدم الحياة الإنسانية ، حيث عرف الإنسان بميله إلى التعاون مما دعاه إلى موازرة جهود غيره من الأفراد لمواجهة المشاكل التى يتعرض لها فى محاولة لمواجهتها وإيجاد حل لها .

ولقد نشأت فكرة الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية كتنظيمات أهلية قامت على ركيزة من رغبة الأهالى فى التعاون لعمل الخير وإحساسهم بالمشاكل الاجتماعية السائدة فى مجتمعات عجزت الحكومة فيها عن مواجهتها بجهودها القاصرة وفى وقت كان معظمها مشغولاً بمواجهة قوات دخيلة جعلتها مسخرة لحفظ الأمن والاستقرار الداخلى [٢٦]

o مفهوم المنظمات الأهلية:

يقصد بالمنظمات الأهلية التجمعات الشعبية المنظمة فى إطار رسمى معترف به قانوناً ويؤسسها أبناء المجتمع المحلى عن اقتناع بحاجتهم إليها كى تقوم بأدوار ووظائف اجتماعية معينة تشبع أو تسد حاجات تتطلبها مجالات حياتهم .[٢٧]

كما يشير مفهوم المنظمات غير الحكومية الأهلية [٢٨] إلى مجموعات مصالح تتكون من أشخاص ينشطون خارج الإطار الحكومى ويعملون بصورة مستقلة انطلاقاً من الاهتمام بقضايا متعددة ومتنوعة ، وتضم المنظمات غير الحكومية الجمعيات والمؤسسات الأهلية والتعاونيات والنقابات العمالية والتى تعمل فى إطار القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م.

o الجمعيات الأهلية فى مصر :

تعرف مصر نوعين من الجمعيات الأهلية : جمعيات الرعاية الاجتماعية ويبلغ عددها ١٠٨٥٠ جمعية بنسبة ٧٤% من إجمالى الجمعيات وجمعيات تنمية المجتمع ويبلغ عددها ٣٨٠٧ جمعية بنسبة ٢٦% من

الإجمالى الذى يبلغ ١٤٦٥٧ جمعية تعمل فى سبعة عشر مجالاً [١] من مجالات العمل الاجتماعى المختلفة يأتى فى مقدمتها : مجال المساعدات الاجتماعية بنسبة ٣١,٤% ، جمعيات الخدمات العلمية والثقافية والدينية بنسبة ٢٩,٢%، جمعيات تنمية المجتمع المحلى بنسبة ٣,٥% وتنتشر هذه الجمعيات فى مختلف محافظات الجمهورية ، [٢] وكان أول تنظيم أهلى فى مصر متمثلاً فى الجمعية الخيرية اليونانية عام ١٨٢١ ، ثم توالت الجهود الأهلية والنشاطات والجمعيات بعد ذلك .

وفى القرن العشرين أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ وأصدرت القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ، ثم صدرت قوانين أخرى منها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى يعتبر الأساس المنظم لنشاط الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى مصر .

ومع تنامى قناعة الدولة بالدور الفاعل الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية ومنها الجمعيات الأهلية كشريك أساسى فى عملية التنمية صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية .

o الاتجاهات العامة لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية وتعزيزها [٢٩]:

أولاً : الاتجاهات الحكومية الرسمية يجب أن تكون مشجعاً على إيجاد التفاعل بين الدور غير النظامي والمؤسسات الحكومية الرسمية بمعنى أن تكون علاقة تكامل وشراكة متوازنة .

ثانياً : الاتجاهات غير الرسمية المتمثلة في ضرورة أن تعمل المنظمات غير الحكومية على تطوير علاقتها مع نظائرها وشركاتها المحليين على أساس من الاحترام المتبادل والمسئولية ومراعاة أولويات التنمية .

ثالثاً : ينبغي على المنظمات الأهلية إلى جوار أنشطتها الإنسانية التقليدية تقديم الدعم للقدرات الإنتاجية للفقراء وتشجيع نماذج تنمية محلية سليمة بيئياً ، كما أن هذه المنظمات غير الحكومية يمكن أن تلعب دورها كإحدى مؤسسات المجتمع الحديث المحققة للمشاركة الشعبية إذا استطاعت الجمع بين استراتيجية ذات اتجاهات ثلاثة هي :-

[١] ملحق رقم (١)
[٢] ملحق رقم (٢)

أ-استراتيجية الغوث والرعاية الاجتماعية وحل المشكلات المجتمعية .
ب-استراتيجية الاعتماد على مشاركة الجهود الذاتية المحلية .
جـ-استراتيجية تنمية النظم المستمرة (التنمية المتواصلة).

o معوقات العمل الأهلي في مصر [٣٠]:

أدت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت على مستوى العالم فى السنوات العشر الأخيرة وتوسع خطط الحكومات التنموية إلى البحث عن شركاء فى التنمية لا تحركهم بواعث الربح الخاص ، تمثل هذا فى المنظمات الأهلية التى أصبحت قادرة على أن يكون لها دور إيجابى فى عملية التنمية ، إلا أنه رغم أهمية هذا القطاع وما يمكن أن يؤديه من إسهامات فى التنمية المحلية مازالت هناك بعض المعوقات التى تقف حائلاً أمام انطلاق الجمعيات الأهلية منها :

أ-مشكلات التمويل ومنها :
- الدعم المالي الحكومي المحدود والذي يتجه إلى عدد من الجمعيات الأهلية.
- اشتراكات الأعضاء ضعيفة وغير منتظمة.
-الهبات والتبرعات رغم عظمها في إيرادات الجمعيات الخيرية والدينية ولكنها غير كافية.
- الرسوم التي تطلبها بعض الجمعيات رمزية إلى حد كبير .
ب-مشكلات إدارية :ضعف القدرات الإدارية لدى القائمين بالعمل وحاجتهم إلى التدريب المخطط بأسلوب علمي .
جـ-مشكلات تداول القيادة داخل الجمعية وقصدها على فئة بعينها .
د-مشكلات متعلقة بضعف المشاركة من جانب المواطنين .

ب-تنمية المجتمع المحلى :

o تنمية المجتمع المحلى Com munity Development

قبل أن نعرض لمفهوم تنمية المجتمع المحلى ، يحسن أن نتناول مفهوم التنمية باعتبارها الأساس فى تنمية المجتمع المحلى .

فيرى عبد الباسط حسن أن التنمية عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن ، وهى تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو وتتميز التغيرات التى تسبق التنمية أو تتحصل عنها بالطابع الكيفى [٣١] .

وعرفت التنمية على أنها العملية التى ينتج عنها زيادة فرص حياة لبعض الناس فى مجتمع ما دون نقصان لفرص الحياة بالنسبة للبعض الآخر فى نفس المجتمع وفى نفس الوقت [٣٢] .

وإذا كان الاقتصاديون يركزون في دراساتهم للتنمية على العوامل الاقتصادية والتكنولوجية باعتبارها قطب الرحى في عملية التنمية فإن علماء الاجتماع – وإن لم ينكروا أهمية هذين الجانبين – إلا أنهم يرون أن أساس العملية التنموية ينبغي أن تعتمد على العنصر الإنساني أساساً من حيث المهارات والخبرة والمستوى التعليمي وإعداد البرامج وتخطيط الأهداف وتقنين الحاجات والاحتياجات من منطلق موضوعي مدروس ، وان القيم الإسلامية في عصرنا الراهن – عصر العولمة – هي السبيل الوحيد لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية قائمة على أسس قيمية سليمة [٣٣] .

فالتنمية وإن كان لها أساس اقتصادي – فإن هدفها في نهاية الأمر هدف اجتماعي وهو الارتفاع بمستوى معيشة الأفراد في النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، وهذا يعني أن التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بعد تكاملاً حتمياً وضرورياً ووظيفياً [٣٤].

ويعرفها محمد عبد السميع عثمان بأنها عبارة عن تلك العمليات المقصودة والمدبرة سواء من الوجهة النظرية أو العملية لإحداث تغيرات مرغوب فيها في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية ووظائف الدولة وذلك من أجل إدراك أهداف معينة لتحقيق الرفاهية المجتمعية [٣٥].

ومن خلال المفاهيم المتنوعة للتنمية فإن علينا أن نلاحظ ما يلي : [٣٦]

١- أن التنمية من حيث موضوعها هي عملية تشمل مختلف جوانب النظام المجتمعي فهي تتضمن البعدين الاقتصادي والاجتماعي .
٢- أن التنمية من حيث مستوياتها ، هي متعددة من حيث التنمية : المحلية ، الإقليمية ، القومية ، الدولية .
٣- أن التنمية من حيث أبعادها الزمنية : هي عملية ليست مرحلية بمعنى أن التغيير الناتج عنها يشير إلى مجموعة التطورات والتغييرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية المجتمعية المختلفة والتفاعلات والأنماط المرتبطة بها .
٤- أن التنمية من حيث أبعادها المكانية والحضارية هي مفهوم نسبي بمعنى أن مفهوم التنمية يمكن أن يكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات والثقافات ونسق القيم السائدة، لأن عملية التنمية لا تتم في فراغ ولكنها تتحدد بالإطار المجتمعي فضلاً عن أن مضامين التنمية تختلف باختلاف المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الواحد .
٥- أن التنمية عالمية بمعنى أنها تحدث في كل المجتمعات فالمشاكل والقضايا التي تتصدى لها التنمية في الدول النامية تعرفها أيضاً الدول المتقدمة وأن اختلفت الدرجة التي توجد بها .

٦- أن التنمية تسير فى إطار المشاركة بين الجهود الأهلية والجهود الحكومية معاً .
٧- أن التنمية ليست تنمية مطلقة ولكنها تنمية تراعى البيئة فى إطار التنمية البيئية أو التنمية المتواصلة .
٨- أن التنمية قيمية بمعنى أنها ترتكز على مجموعة من القيم الروحية إلى جانب القيم المادية ويحسن أن يسيران جنباً إلى جنب.
٩- أن التنمية ديمقراطية بمعنى أنها تعبر عن حاجات ورغبات سكان المجتمع المحلى دون فرض أو تعسف.
١٠- أن التنمية عملية تربوية ، يكتسب من خلالها الأفراد المشاركين فيها الخبرات والمهارات والقيم التى يمكن الإفادة بها فى تجارب تنموية جديدة .

○مفهوم تنمية المجتمع المحلى :

في عام ١٩٥٦ أصدرت هيئة الأمم المتحدة تعريفاً لمفهوم تنمية المجتمع عبارة عن مجموعة الوسائل والطرق التى تستخدم بقصد توجيه جهود الأهالى من السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات القروية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً فى الحياة القومية وتساعدهم فى صنع التقدم للبلاد (٣٧) .

أما محمد عبد الهادى فيرى أن تعريف تنمية المجتمع وفق التصور الإسلامى هو : "تلك الجهود التى تبذل من المواطنين لتحقيق تغيير اجتماعى واقتصادى وفق القيم والأهداف الإسلامية بما يحقق التكافل الاجتماعى بين جميع سكان المجتمع "

كما يعرفها كرستنسون وروبنسن عام ١٩٨٠ بأنها : جماعة من الناس ، فى مجتمع محلى ، وصلوا إلى قرار لبدء عملية للفعل الاجتماعى – تدخل مقصود – لإحداث تغييرات فى أحوالهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية (٣٨).

ويرى محمد عبد السميع عثمان أن عملية تنمية المجتمع المحلى عملية ذات صبغة تربوية ديمقراطية من حيث أنها تسعى إلى أن يتخذ الناس قراراتهم بأنفسهم لتطوير مجتمعاتهم المحلية من النواحى الاقتصادية والاجتماعية عن طريق استغلال إمكانيات وطاقات هذا المجتمع المحلى إلى أقصى حد فضلاً عن المساعدات التى يمكن أن تبذل من قبل السلطات فى هذا الصدد ، كما أن مفهوم " التنمية " يرتبط بعدد آخر من المدلولات التى

يدل كل منها على نمو معين من أنحاء التغيير ، إذا فإن الكثيرين من ذوى التخصصات المختلفة يستخدمون هذا المفهوم مضافاً إليه المدلول الذى يتفق واهتماماتهم مثل : التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية ، التنمية الثقافية ،التنمية الزراعية .أما مفهوم تنمية المجتمع المحلى فهو يعنى مفهوماً أضيق من مفهوم تنمية المجتمع الأوسع فهو يعنى : التعرف على جوانب المجتمع المحلى ومشكلاته الذاتية ، وحجم إمكانياته التى يمكن تسخيرها فى علاج هذه المشكلات [٣٩].

أما التنمية الريفية فتعنى : عملية تغيير ارتقائى ، مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحى الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً يقوم بها أساساً أبناء المجتمع الريفى ، بنهج ديمقراطى ، وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحى النهوض ، وأيضاً تكامل المجتمع النامى مع مجتمعه القومى الكبير [٤٠].

ويرى روثمان أن نموذج تنمية المجتمع المحلى يقوم أساساً على فكرة أن تحقيق التغيير فى المجتمع المحلى يمكن أن يتم على أفضل وجه عن طريق مشاركة جبهة عريضة من الناس على المستوى المحلى فى تحديد الأهداف والعمل على تحقيقها ، ويظهر هذا النموذج بوضوح فى مشروعات تنمية المجتمع ، ويقوم على استخدام الإجراءات الديمقراطية والتعاون التطوعى والجهود الذاتية وتنمية القيادات المحلية ويستهدف أهدافاً تربوية مثل ما تقوم به المحلات الاجتماعية وتنمية المجتمع فى القرية وتعليم الكبار على المستوى المحلى . [٤١]

ويرى إبراهيم رجب [٤٢]أن ذلك العدد الكبير من التعريفات لتنمية المجتمع المحلى فى الكتابات المهنية تتضمن جانبين هامين هما:

١- أنها عملية تحدث بشكل طبيعى فى كل المجتمعات المحلية ولكن بدرجات متفاوته من النشاط والفاعلية بقصد محاولة المجتمع المحلى (ممثلاً فى جماعاته وقياداته) إحداث تغيرات مقصودة فى الأوضاع المحلية التى يعيش السكان فى ظلها ، بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع المحلى .

٢- أنها طريقة فنية مهنية بهدف : مساعدة المجتمع المحلى ليتحول من " شبه نسق " ينقصه الكثير من التكامل إلى " نسق مترابط " يزداد التواصل بين جماعاته ومؤسساته وتتم فيه عملية اتخاذ القرارات المحلية بطريقة فعالة يسيطر فيها الناس على تلك القرارات ، وكذلك زيادة قدرة المجتمع المحلى على حل مشكلاته فى المستقبل عن طريق تدريب الأهالى على مواجهة المشكلات ، وتعليمهم أساليب ومهارات جديدة مما يزيد من ثقتهم فى امكان

حل مشكلاتهم المحلية ، مع ربط حياة المجتمع المحلى بحياة الأمة.

oمداخل تنمية المجتمع المحلى (٤٣).

يمكن تصنيف مداخل تنمية المجتمع في مصر إلى مدخلين هما :

أولاً : المدخل الحكومي: وهو الذى تتولى فيه الجهات الحكومية برامج التنمية المحلية وله ثلاث صور :

١-المدخل الحكومي (البيروقراطى) وهو الذى تأخذ فيه التنمية صيغة العمل الحكومي التنفيذي في كل تفاصيله وإجراءاته وتمويله مثل خطة تنمية المجتمع الريفي (برنامج إعادة بناء القرية المصرية) وهنا يلاحظ اختفاء مشاركة المواطنين في مراحل الاختيار أو التنفيذ أو المتابعة ، فضلاً عن سيطرة الموظفين وارتباطها بميزانية الدولة .

٢-المدخل البيروقراطى السياسي : حيث تلعب البيروقراطية دوراً واضحاً فى العملية السياسية فى كل المجتمعات الحديثة، النامية والمتخلفة ، حيث أن القادة السياسيين ونواب الشعب يرتبطون بالموظفين البيروقراطيين لإنجاز مصالحهم .

٣-المدخل الحكومى المشترك وهو عبارة عن الجهود الحكومية المشتركة مع هيئات أو منظمات دولية أو محلية مثل منظمات الأمم المتحدة ، جمعيات تنمية المجتمع المحلى ، شروق تجربة فى التنمية المحلية من خلال المشاركة الشعبية .

ثانياً : المدخل الأهلى : وهو عبارة عن الجهود التى تبذل من جانب المواطنين لتنمية مجتمعهم دون تدخل أو توجيه من قبل الحكومة ، وله صور وأساليب متعددة منها :

١-المدخل العلمى الوطنى أو الأجنبى : وهو ذلك المدخل الذى يتسم بأهداف علمية وارتبط ببعض الصفوة من المثقفين وأساتذة الجامعات الوطنيين أو الأجانب مثل تجربة قرية المنايل وقرية شطانوف عام ١٩٣٩ وتجربة المحلات الاجتماعية مثل محلة الرواد بمصر القديمة والقللى والقلعة ومشروع التنمية الريفية المتكاملة بقرية سربباى بطنطا الذى تدعم جهود علمية للتنمية ممثلة فى مكتب جامعة نورث كارولينا الأمريكية بالقاهرة .

٢-مدخل الجهود الذاتية التلقائية : وهى مجموعة من الجهود الجزئية المحدودة التى لا تتبنى اتجاه تنموى معين تحاول أن تحدث تغييراً ذو قيمة فى المجتمع ، وغالباً ما تنتهى هذه الجهود بمجرد الانتهاء من المشروع أو الحل الجزئى للمشكلة مثل بناء معهد أزهرى أو مدرسة أو مسجد .

٣-*المدخل الإسلامي للتنمية :* يتضمن المدخل الإسلامي عدة اتجاهات يمكن دمجها في اتجاهين رئيسين طبقاً لواقع الممارسة :

أ-*الاتجاه القومي ذو الطابع السياسي :* في هذا الاتجاه انطلقت كثير من الجهود الإصلاحية في محاولة لتخطي حاجز التخلف الذي منيت به الأمة الإسلامية والنهوض بها وتحريرها من الاستعمار بصوره المباشرة وغير المباشرة مثل جهود جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده ورشيد رضا وغيرهم لكن ظلت السياسة أحد المداخل الهامة التي توجه نشاط بعض الهيئات والمنظمات الدينية بهدف أحداث التغيير الاجتماعي من خلالها وكان من أهم الحركات المعاصرة : جماعة الأخوان المسلمون ، الجماعات الإسلامية.

ب-*الاتجاه المحلي ذو الطابع الاجتماعي :* ويقصد بهذا الاتجاه تلك الجهود التنموية ذات الاتجاه الإسلامي التي تهدف إلى مساعدة المجتمع المحلي على حل مشكلاته وإشباع احتياجاته الأساسية من منطلق إسلامي بعيداً عن كافة صور الصراع الاجتماعي أو السياسي دون أهداف سياسية أو حزبية .

ويؤكد محمد احمد عبد الهادي أن هذا الاتجاه تمثله تجربة قرية تفهنا الأشراف مركز ميت غمر / دقهلية ، لقد لفتت هذه التجربة النظر إليها من جوانب متعددة واستكملت مقومات النجاح لتنمية المجتمع المحلي مقدمة النموذج والقدوة والأسلوب العلمي والموضوعي في التعامل مع المجتمع ومساعدته في حل مشكلاته وفق الهدى الإسلامي الصحيح ، وبعيداً عن كافة صور الصراع والنزاع فهي نموذج متميز يحتاج من كافة المهنيين والمشتغلين بقضايا تنمية المجتمع المحلي بل والخدمة الاجتماعية ككل أن يولوها عناية خاصة للاستفادة من جوانب القوة والثراء التي تزخر بها وهذا ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق بعضه من خلال جهدنا المتواضع لتتبع جهود الكوكبة من أساتذتنا الرواد في تنمية المجتمع المحلي [٤٤].الذين يقدمون كل العون والدعم والمساعدة للباحثين ويبقى المجال خصباً والباب مفتوحاً أمام المزيد من الجهود الجادة المخلصة لمتابعة التقدم في مسارات التطوير والإصلاح .

جـ-التقويم [٤٥] Evalation

يعتبر تقويم المشروعات الاجتماعية أمراً ضرورياً لنجاحها واستمراريتها بالنظر إلى عائد هذه المشروعات ، ويحظى التقويم في الوقت الحاضر باهتمام كثير من الباحثين في المجالات الاجتماعية

وبخاصة الخدمة الاجتماعية ، حيث تتطور تقنيات الدراسات التقويمية سريعاً لتتلاءم مع المتغيرات التقنيه فى مختلف المجالات الأخرى.

أهداف التقويم

يجيب التقويم عن ثلاثة تساؤلات رئيسة هى :هل الخدمة مطلوبة بالفعل ؟ هل يتفق أسلوب الممارسة مع الشكل المخطط ؟ هل تقدم الممارسة منفعة حقيقية إلى الناس ؟.

فهو يهدف إلى تحديد : مدى فعالية Efectiveness وكفاية Efficiency كل البرامج والأنشطة بل والمنظمات التى نعمل بها كما يهدف إلى بيان التفصيلات الخاصة بالمشروعات المنفذة واختيار الأساليب الفنية الجديدة للتدخل المهنى من أجل عملية تطوير المنظمات.

فالتقويم يعتبر هدفاً قوياً وضرورياً لمجموعة كبيرة من أنشطة الممارسة العلمية والأكاديمية للخدمة الاجتماعية نظراً لزيادة الحاجة الى تحديد مدى فعالية المنظمات العاملة فى ميدان الخدمة الاجتماعية والوقوف على كفاءتها والموازنة بين المشروعات فى ضوء التكلفة والعائد .

المقصود بتقويم البرامج : يمكن تعريف تقويم البرامج بأنه مجموعة من الأساليب العلمية التى تتضمن ممارساتها عدداً من المهارات الضرورية اللازمة لكى يستطيع المقوم تحديد مدى الطلب لخدمة إنسانية بذاتها ، وكذا قياس الممارسات المخططة سلفاً بالممارسات الفعلية لهذه الخدمات ، وتقدير مدى فعاليتها فى تلبية الاحتياجات التى يعبر عنها الناس .

وتتنوع أنماط البحوث التقويمية للبرامج الاجتماعية ، فعندما نقوم بتقويم برنامج اجتماعى معين فنحن يمكن أن نقوم أحد جوانب خمسة فى هذا البرنامج :

١-مدى الحاجة لهذا البرنامج . ٢-أهداف هذا البرنامج.
٣-كيفية تنفيذ البرنامج . ٤-العائد الذى حققه هذا البرنامج .
٥-دراسة الجدوى لهذا البرنامج .

وهذا يشير إلى أن الباحث يمكن أن يقوم بإجراء بحث تقويمى لجانب أو أكثر وفقاً لظروف المنظمة والباحث.

ويرى إبراهيم رجب [٤٦] أن تصنيف رثمان وهدسون للبحوث التقويمية يتميز بالوسطية والوضوح ، حيث قسما أنواع التقويم إلى ثلاثة أنواع هي :

١- تقويم الجهد Effort evaluation الذى يدور حول مدخلات البرنامج Input أى ينصرف التقويم إلى تقريركم ونوع المدخلات الموجهة لتحقيق أهداف البرنامج ، وهذه المدخلات (المال ، الأجهزة ، القوى البشرية ، الأنشطة والبرامج) تمثل المتغير المستقل أو المتغير التجريبى فى الدراسة التقويمية ، غير أن مجرد تقدير حجم الجهد ليس كافياً بذاته لتحقيق الأهداف .

٢- تقويم تأثير البرنامج Effect Evaluation أى تقويم النواتج Output ويركز هذا النوع من التقويم على قياس الدرجة التى تمكن بها البرنامج من تحقيق أهدافه المعلنة ، ولما كانت قضية التأثير تنصب على غايات البرنامج وأهدافه فإن هذا المستوى من التقويم يعتبر المحور الأساسى لعملية التقويم كلها لأنه يحاول الإجابة عن التساؤل الرئيسى التالى : هل يحقق البرنامج بالفعل ما هو مصمم لإنجازه ؟

٣- دراسة درجة كفاءة البرنامج Efficiency Evalution ويدور حول الاقتصاد فى الكلفة ، بمعنى هل ما ينفق على البرنامج ذو عائد اقتصادى ؟ أم أن هناك برنامج أفضل اقتصادياً ؟

ومما لاشك فيه أن نجاح جهود التقويم يتوقف إلى حد كبير على التحديد الواضح الدقيق لأهداف برامج الخدمات الاجتماعية وعلى بلورة المقاييس ذات الصدق والثبات التى يمكن استخدامها لقياس العائد من تلك الخدمات ، وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التى تواجه عمليات القياس فأنها غير مستحيلة وأنها تستحق كل ما يبذل فيها من جهود وليس فقط بسبب ما تساعد عليه من إقناع الجمهور والممولين بقيمة الخدمات ولكن أيضاً بسبب ما يمكن أن تؤدى إليه من تطوير للخدمات ذاتها بحيث نضمن تحقيق أفضل النتائج بقدر الإمكان .

٥-منهجية الدراسة

أ-نوع الدراسة : تنتمى هذه الدراسة إلى نمط الدراسات التقويمية التى تهدف إلى التعرف على مدى تحقيق التجربة التنموية من منظور اسلامى لأهدافها مع الوقوف على المعوقات التى حالت دون تحقيق بعض الأهداف المخططة مسبقاً .

ب-*منهج الدراسة* : استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة وخاصة فيما يتعلق بجمعية الصلاح الخيرية ومنهج المسح الاجتماعى بالعينة مع المستفيدين من خدمات الجمعية وبعض قيادات العمل الاجتماعى بالجمعية والمجتمع المحلى .

جـ-*مجالات الدراسة* :

-*المجال المكانى* : جمعية الصلاح الخيرية بقرية تفهنا الأشراف - ميت غمر - بمحافظة الدقهلية ، المشهرة برقم ١٠٧١ فى ٢٠٠٤/٢/١٤ مديرية الشئون الاجتماعية بالدقهلية.

المجال البشرى : يتكون المجال البشرى لهذه الدراسة من :

- قيادات العمل الاجتماعى بالجمعية والمجتمع عددهم (٢٥)
- عينة من المستفيدين بخدمات الجمعية عددهم (١٥٠)

المجال الزمنى :

يتمثل المجال الزمنى فى الفترة التى استغرقتها الدراسة والمعايشة الاستطلاعية للقرية .

أدوات الدراسة : تتمثل أهم أدوات الدراسة فى :

١-مقابلات شبه مقننة مع بعض الخبراء والقادة العاملين بالجمعية وأفراد المجتمع .

٢-استمارة استبيان للمستفيدين من خدمات الجمعية.

٣-استمارة واستبيان للقيادات المحلية العاملة بالجمعية والمجتمع المحلى.

وقد استخدم الباحث المقابلة شبه المقننة لتكوين تصور شامل عن موضوع الدراسة ، من خلال مقابلة قيادات العمل الاجتماعى بالجمعية والمجتمع المحلى وبعض المواطنين فى القرية للحصول على كافة المعلومات التى تساعده فى الدراسة فضلاً عن ملاحظاته ومناقشاته ومعايشته لمجتمع الدراسة ، كما استخدم الباحث الاستبيان الذى تم تصميمه فى ضوء الدراسة الاستطلاعية والمقابلات المتنوعة فى صورتين :

أ-استمارة استبيان للمستفيدين من خدمات الجمعية (*)

ب-إستمارة استبيان للقيادات المحلية فى الجمعية وبعض قيادات المجتمع المحلى (**)

وتضمن الاستبيان عدة محاور رئيسة هى :

(*) ملحق رقم (٥)
(**) ملحق رقم (٦)

١- الخدمات التى تقدمها الجمعية للمستفيدين منها تحقيقاً لأهدافها من وجهة نظر المستفيدين وبعض القيادات المحلية .
٢- مدى كفاية هذه الخدمات التى يحتاج إليها المواطنين .
٣- المعوقات التى تواجه الجمعية وتقلل من فاعليتها فى تقديم خدماتها من وجهة نظر المستفيدين وبعض القيادات .
٤- أهم المقترحات التى يراها كلاً من المستفيدين والقيادات لتفعيل دور الجمعية فى تقديم المزيد من الخدمات ودعم مسيرتها التنموية فى المجتمع المحلى والمجتمع الكبير .

وفى سبيل تعميم الاستبيان قام الباحث بمقابلة عدد من أفراد المجتمع من الجنسين تنوعت فئاتهم ، بحيث تضمنت عناصر قيادية ووظيفية وطلابية وفلاحين وعمال وفى ضوء ما تمخض عن هذه المقابلات من معلومات وما توصل إليه الباحث من خلال الإطار النظرى أمكن تصميم الاستبيان فى ضوء الإجراءات العلمية المتعارف عليها وتم تطبيقه على عينة عشوائية من أفراد المجتمع بالقرية والمستفيدين من خدمات الجمعية(*) وقيادات العمل الاجتماعى بالجمعية وبعض القيادات الشعبية والتنفيذية فى المجتمع المحلى .

الدراسة الاستطلاعية :

الهدف من الدراسة:

تطلبت الدراسة الحالية قيام الباحث بهذه الدراسة الاستطلاعية للتعرف على مجتمع القرية وبعض خصائصها وكذلك التعرف على كيفية نشأة المركز الإسلامى للتنمية وأهم الإنجازات التى تمت فى مجال تنمية القرية ، والوقوف على نشاط جمعية الصلاح الخيرية ، واستمراريتها فى أداء دورها التنموى لمجتمع القرية وكذلك تحقيق معايشة الباحث لهذه الجهود وجمع ملاحظاته والإفادة منها توخياً للصدق والموضوعية .

٢-*أدوات الدراسة :* اعتمدت الدراسة الاستطلاعية على :

أ-الاطلاع على السجلات والوثائق بالجمعية للتعرف على أهداف الجمعية والهيكل الإدارى بها وكيفية سير العمل والأنشطة والمشروعات .

ب-استمارة استبيان للقيادات فى الجمعية من أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء اللجان والقادة الشعبيين فى القرية للوقوف على أهم الإنجازات التى تم تحقيقها خلال الخطة العشرية الثانية (١٩٩٤ -

(*) ملحق رقم (٣)

٢٠٠٣) وبعض المعوقات التى تعرقل قيامهم بدورهم فى تحقيق أهداف الجمعية ، ومقترحاتهم للتغلب على هذه المعوقات لتفعيل رسالة الجمعية.

٣- نتائج الدراسة الاستطلاعية :- أسفرت الدراسة الاستطلاعية عن بعض النتائج منها :

أ- التعرف على القرية :

قرية تفهنا الأشراف إحدى قرى مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية تبعد عن مدينة ميت غمر بمسافة ٩ كم تقريباً وتبعد عن مدينة الزقازيق بمسافة ٢٠ كم تقريباً وعن مدينة المنصورة ٣٠ كم تقريباً، وعن مدينة طنطا بمسافة ٤٠ كم تقريباً وقد تضاعفت المواصلات والاتصالات التى تربط القرية بهذه المدن الرئيسة ، وتبلغ مساحة القرية حوالى ٦٠٠ فدان يقطنها حوالى ستة آلاف نسمة يعملون فى مهن وحرف متنوعة أبرزها الزراعة.

ب- نشأة جمعية الصلاح الخيرية :

ظهر الاهتمام ببعض مشكلات القرية من قبل مجموعة قليلة من الشباب (٤٧) الذين اتجهوا إلى العمل الحر بدلاً من الوقوف فى طابور الانتظار من أجل التعيين ، وتكونت لدى هؤلاء الشباب فكرة إقامة مزرعة دواجن بطاقة (٥٠٠٠ كتكوت) بمشاركة بعض زملائهم واشترطوا أن يخصصوا نسبة ١٠% من أرباح المشروع لإنفاقها على المشروعات الخيرية وفى حل بعض المشكلات التى تواجه القرية .

ونتيجة لإخلاص النية من جانب هؤلاء الشباب ربح المشروع ربحاً وفيراً لأنهم امتثلوا لقول الله سبحانه وتعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) [التوبة ١٠٣] وقوله تعالى (والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) [المعارج ٢٤]

واتجه الشباب إلى بناء مسجد كبير بالإضافة إلى بعض المشروعات الخيرية وقاموا بانشاء مزرعة أخرى وزادوا النسبة المخصصة لعمل الخير إلى ٢٠ % فحقق المشروع ربحاً وفيراً فقرروا زيادة النسبة مرة ثالثة إلى الثلث فى مشروعهم الثالث وفاض عطاء الله عليهم فقرروا أن يكون المشروع الرابع كله لوجه الله تعالى ، حيث أقاموا مصنعاً للأعلاف وغذاء الدواجن تكلف مليون جنيه خصصت أرباحه كلها للمشروعات الخيرية هو وغيره من المشروعات الإنتاجية الأخرى .

واتجه تفكير قيادة المشروع إلى أن تكون هذه الأعمال فى شكل تنظيمى يضمن استمرارية وتطور الفكر وذلك من خلال منظمة يطلق على المركز الإسلامى للتنمية على أن تكون له خطة متكاملة وحسابات منظمة وسجلات منظمة وأن تكون له قاعدة مالية ينفق منها على أنشطة المركز

وهى تلك المشروعات الإنتاجية (مصنع الأعلاف والمركزات الصناعيـــة) الذى أوقفوا كل أرباحه لخدمة المركز وللصرف على مشروعاته .

وأنشىء المركز الإسلامى للتنمية فى ربيع الثـــانى ١٤٠٤ هـــ - يناير ١٩٨٤م وفى اجتماع عام برئاسة عمدة القرية (*) وافق الجميع علـى اختيار رئيس مجلس الإدارة وتسعة أعضـــاء للمجلـس (..) وتعييـن أحـد المهندسين من ذوى الخبرة مديراً منفذاً للمركز ، وتم وضع لائحة داخليـــة توضح الأهداف والهيكل الإدارى والخطط والمشروعات ، وتم تشكيل لجـان نوعية بحيث تضم كل لجنة ثلاثة من الفلاحين أعضاء اللجنة القيادية مـــع كافة المهنيين والمتخصصين بعمل اللجنة ، على النحو التالى :

أولاً : لجنة الزراعة : وتضم ثلاثة من الفلاحيـــن وجميـع المهندســين الزراعيين بقيادة أقدم مهندس زراعى لتحقيق الأهداف التالية :

١- المساعدة فى حل مشاكل الفلاحين فى الجمعيات الزراعيـــة وتسهيل كافة الإجراءات اللازمة للزراعة والإرشاد الزراعى .

٢- تشجير مداخل البلدة وزراعة (١٠٠٠) ألف نخلة علـــى الترع الموجودة بالقرية وتجميع الإنتاج ويوزع على أهل القرية.

٣- دراسة وتخطيط كل ما من شأنه دفـــع العمليـــة الإنتاجيـــة للإمام .

ثانيا : لجنة التعليم : وتضم ثلاثة من الفلاحين وجميع المعلمين من أبنـــاء القرية برئاسة أقدمهم ، وحددت الأهداف التالية :

١- دراسة وحل المشكلات التعليمية التـــى تواجـــه الطـــلاب مثـــل الدروس الخصوصية وتنشيط فصول التقوية .

٢- الاهتمام بمحو الأمية لأفراد القرية .

٣- تطوير العملية التعليمية .

ثالثا : لجنة الصحة : وتضم ثلاثة من الفلاحين وجميع الأطباء من أبنـــاء القرية أو العاملين بها برئاسة أقدم طبيب ، وحددت الأهداف الآتية :

١- توفير العناية الطبية لأطفال القرية .

٢- إنشاء العيادة الإسلامية لعلاج النساء وأخرى للرجال مجاناً .

٣- القوافل الطبية لزيارة القرى الأخرى وتقديم الخدمات الصحيـــة لهم .

رابعاً : لجنة الشباب : تضم ثلاثة من الفلاحين من الشباب والمـــهتمين بمشكلات الشباب يكون من أهدافها :

(*) الحاج فكرى القرموطى عمدة القرية

(..) ملحق رقم (٤)

١- تكوين الفرق الرياضية من خلال مركز الشباب .
٢- تكوين فرق الخدمة العامة التى تهتم بتنظيف شوارع القرية وإنارتها .
٣- القضاء على وقت الفراغ وأماكن اللهو فى القرية كالمقاهى ومراكز الفيديو .

خامساً : لجنة الزكاة : وبدأت الفكرة بإنشاء " بيت مال المسلمين " تكون من أهدافه :
١- القيام ببحث اجتماعى للتعرف على الفقراء وتسجيل أسمائهم .
٢- جمع زكاة المسلمين النقدية والعينية من خلال مندوب لجنة الزكاة .
٣- جمع كل ما يزيد عن حاجة المسلمين وإعادة توزيعها على المحتاجين .

سادساً : لجنة الخدمات : وتضم ثلاثة من الفلاحين وبعض ذوى الخبرة والمهتمين بهدف :
١- تتولى مسئولية الخدمات الاجتماعية فى القرية مثل " موالد الحسين " فى رمضان .
٢- رعاية الأيتام وكفالتهم .
٣- تقديم وجبات غذائية لأطفال مكاتب تحفيظ القرآن الكريم والمعاهد العلمية .
٤- كافة الأنشطة الاجتماعية التى تظهر الحاجة إليها مستقبلاً .

سابعاً : لجنة فض المنازعات : حيث تقوم هذه اللجنة بفض المنازعات التى تقع بين الأفراد والأسر ودياً وعرفياً ويدفع المعتدى غرامة تحصل لحساب المركز الإسلامى مع عمل تسجيل لذلك .

وبصدور القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم نشاط الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة وتمشياً مع السياسة العامة للمجتمع تم تعديل اسم المؤسسة من " المركز الإسلامى للتنمية " إلى " جمعية الصلاح الخيرية " حيث تم إشهارها تحت رقم ١٠٧١ بتاريخ ١٤ / ٢ / ٢٠٠٤ واستمرت الجمعية تواصل دورها فى مسيرة العطاء والتنمية لمجتمع القرية من خلال الأهداف التالية :

جـ- أهداف الجمعية :
أولاً : الأهداف التنموية :

حيث تهدف الجمعية إلى تنمية القرية فى جميع المجالات حتى تكون على مستوى عال بين القرى وذلك بالمساعدة فى تجميل وتشجير الشوارع والمساعدة فى عمليات الصرف المغطى والصرف الصحى.

ثانيا : الأهداف الاجتماعية : وتشمل :

أ-رعاية الأسرة والطفولة والأمومة .
ب-تقديم خدمات ومساعدات اجتماعية.
جـ-مساعدة اليتامى فى تكاليف التعليم والزواج .
د-صرف رواتب شهرية لغير القادرين .
هـ-رعاية الأيتام مادياً واجتماعياً.
و-رعاية الفئات الخاصة والمعاقين .

ثالثا : الأهداف الدينية والثقافية :

أ-إنشاء وتعمير المساجد . ب-إنشاء المعاهد الدينية .
جـ-تيسير رحلات الحج والعمرة . د- إقامة ندوات دينية وثقافية وعلمية.

رابعا : الأهداف الصحية :

أ-المساعدة في تجهيز الأقسام المجانية للفقراء بالأجهزة الطبية الحديثة .
ب-إنشاء مستشفيات وعلاج الفقراء .
جـ-المساعدة في شراء الأجهزة الضرورية واللازمة للمستشفى .

د- أهم الإنجازات :

تتحدد أهم الإنجازات منذ بداية التجربة عام ١٩٨٤ حتى عام ٢٠٠٣م فى مرحلتين زمنيتين هما :

١-*المرحلة الأولى* منذ عام ١٩٨٤ حتى ١٩٩٣ : وهى المرحلة التى تضمنتها الخطة العشرية الأولى التى تشمل : الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٤- ١٩٨٨ والخطة الخمسية الثانية ١٩٨٩-١٩٩٣وبلغ إجمالى ما أنفق خلالها على المشروعات المختلفة حوالى ١٠ مليون جنيه تقريباً ، وتناولتها بالتحليل دراسة محمد أحمد عبد الهادى (٤٨)، وتتمثل أهم إنجازات هذه المرحلة فيما يلى:

١- إنشاء مدرسة تحفيظ القرآن الكريم بها ٤٠٠ طفلاً .
٢- المعهد الابتدائى الأزهرى وبه ٥٠ فصلاً دراسياً يدرس به ٨٠٠ تلميذاً وتلميذة .
٣- المعهد الإعدادى الأزهرى بنين وبه ١٤ فصلاً دراسياً يدرس به ٢٥٠ طالباً .
٤- المعهد الإعدادى الأزهرى للفتيات وبه ١٠ فصول يدرس به ٢٠٠ فتاه .
٥- مسجد جامع يسع ٥٠٠ مصلياً .

٦- مكاتب تحفيظ القرآن الكريم تعدد ١٣٠ مكتب منتشرة فى ٦٠ قرية من قرى مركز ميت غمر.
٧- مكتبة إسلامية ضخمة بها أمهات الكتب والمراجع العلمية والشرعية .
٨- عيادة طبية إسلامية للطلاب والعاملين بالمركز الإسلامى وأهل القرية . .
٩- ورشة نجارة لتصنيع الأثاث الخاص بالمعاهد الأزهرية .
١٠-سيارات لنقل الطلاب إلى المعاهد العلمية .
١١-إنشاء معهد ثانوى أزهرى للبنين ، وآخر للبنات .
١٢-مصنع للأعلاف وآخر للمركزات الطبية للاعلاف .
١٣-محطة للسكة الحديد لتسهيل نقل طلاب المعاهد العلمية .
١٤-كلية الشريعة والقانون للبنين / جامعة الأزهر ١٩٩٢ / ١٩٩٣.
١٥-مساعدة القرى المجاورة على إنشاء المعاهد الأزهرية والمساجد .
١٦-تعميم " بيت مال المسلمين " وصل عددها إلى ٥٦ فى قرى أخرى.
١٧-الاهتمام بالمشروعات الإنتاجية والحرفية لتوفير عائد مناسب ودائم للانفاق على المشروعات.
١٨- توفير الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة .
١٩-القضاء على ظاهرة البطالة فى القرية نتيجة لفرص العمالة فى المصانع والورش والمؤسسات التعليمية المختلفة التى بلغت أكثر من ١٠٠٠ عامل وموظف .
٢٠-توفير الرعاية الاجتماعية الكاملة للطلاب من الحضانة حتى الجامعة مثل : توزيع الزى المدرسى الأزهرى مجاناً ، مع تأمين وجبة غذائية كاملة لجميع الطلبة يومياً وتأمين نقلهم من محل الإقامة إلى أماكن تعليمهم مجاناً وتوفير الاشتراكات المجانية لانتقالهم فى السكك الحديد .
٢١-الاهتمام بطاقة الشباب وتوظيفها فى الأنشطة الرياضية والاجتماعية والدينية بعيداً عن التطرف والغلو .

ومن الجدير بالذكر أن هذه الخطة العشرية أنفق عليها ما يقرب من ١٠ مليون جنيه.

٢- *المرحلة الثانية :* الخطة العشرية الثانية ١٩٩٤ - ٢٠٠٣م وتتمثل أهم إنجازاتها فيما يلى :

المشروع / البرنامج	سنة التنفيذ	جملة المستفيدون	الميزانية التقديرية بالجنيه
- كلية التجارة للبنات / جامعة الأزهر .	١٩٩٤	٥٠٠٠	٣,٥مليون

- المساعدة في إقامة ملعب للشباب.	١٩٩٤	١٥,٠٠٠	٣٨٥ ألف
- تطوير مشروع المرأة المعيلة (سنويا).	٩٤/٩٣	١٥٠	٧٣,١٤٥ألف
- كلية التربية للبنين / جامعة الأزهر .	١٩٩٥	٧٠٠٠	٥,٣٥٠مليون
- المدينة الجامعية للبنات / جامعة الأزهر .	١٩٩٥	٥٠٠طالبة	١,٥٠٠مليون
- كلية الدراسات الإنسانية للبنات / جامعة الأزهر.	٢٠٠٠	٧٠٠٠طالبة	٤ مليون
- المدينة الجامعية للبنين / جامعة الأزهر .	١٩٩٩	١٠٠٠طالب	٢,٢٥٠مليون
- بناء مسجد بكفر البربرى لخدمة طلاب المدينة الجامعية.	٢٠٠٢	٣٠٠٠	٤٥٠ألف
- بناء العيادة الشاملة للتأمين الصحى.	٢٠٠٠	٤٠٠٠٠	١,٣٥٠مليون
- بناء وتشغيل مستشفى التكامل.	٢٠٠٢	٣٥,٠٠٠	٧٠٠ ألف
- المساهمة في بناء أكثر من ١٠٠٠ معهد دينى على مستوى الجمهورية .	من١٩٩٠		٣ مليون
- المساهمة فى بناء ٢٧٨٠ مسجد على مستوى الجمهورية.	١٩٩٧		١٥ألف طن أسمنت
- توسيع محطة السكة الحديد ٣٣٠م .	٢٠٠٢	١٤٢٨	٢٠٠ ألف
- مساعدات الأسر الفقيرة .	١٩٩٤	٥٠٠٠	٥ مليون
- المساعدة فى مشروع الصرف الصحى .	٢٠٠١		٢٥٠ ألف
- تجهيز المكتبة الحديثة بالأجهزة المتطورة.	٢٠٠٤	٥٠٠٠	٢٥٠ ألف
- مشروع تجميل مدخل القرية	٢٠٠٤	٥٠٠٠	٥٠ ألف

وطريق الكليات .			
- مبنى مجمع الخدمات بالقرية	١٩٩٩	١٠٠٠	٥٥٠ ألف
- دار المناسبات بالقرية .	١٩٩٧	١٠٧٦	٣٠٠ ألف
- المساهمة في تجديد صهاريج مياه الشرب النقية.	١٩٩٧		١٠٠ ألف
- مشروع زواج الفتاة اليتيمة (سنوياً).	١٩٩٥		٦٠ ألف
- مشروع محو الأمية (سنوياً).	٢٠٠٢ ٢٠٠٣		٧ آلاف ١٥ ألف سنويا
- تشجير وتنظيف وإنارة شوارع القرية .	١٩٩٥	١٠٠عامل	١٠٠٠ سنويا
- مسابقة أنظف شارع .	٢٠٠٣		٤٥ ألف
- تطوير جهاز نقل الطلاب (الابتدائى الأزهرى).	١٩٩٤		٥٠ ألف
- سنترال آلى .	٢٠٠٣		٥٠ ألف
- ورشة نجارة لصناعة أثاث المعاهد الدينية .	١٩٩٤		٢,٢٠٠مليون
- إضافة عدد (٧) مساجد بالقرية .			

هـ- المشروعات الاقتصادية التي تمثل أهم موارد الجمعية للصرف على مشروعاتها وبرامجها :

١- شركة الصلاح (مصنع الأعلاف - والمركزات) ويعمل بها ٣٥٠ عامل برأسمال قدره ١,٥ مليون جنيه منذ عام ١٩٨٩ (كامل في سبيل الله)

٢- المجزر الآلى عام ٢٠٠٣ رأسمال ٢,٥ مليون جنيه ويعمل به ٢٠٠ عامل .

٣- شركة الهبة عام ٢٠٠٠ رأسمال قدره ٢٥ مليون جنيه ويعمل بها ٣٠٠ عامل

- وفى الطريق مشروعات أخرى مثل (مشروع شركة المباركة) لأن ينابيع الخير لا ينضب معينها لأنها تعمل وتجعل في مشاريعها نصيباً لله .

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها : وتتضمن ما يلى :

أولاً : نتائج الدراسة الميدانية من وجهة نظر المستفيدين من خدمات الجمعية .

ثانياً : نتائج الدراسة الميدانية كما يراها القادة العاملين بالجمعية والمجتمع المحلى .

والآن نتناول هذه النتائج كما يلى :

أولاً نتائج الدراسة الميدانية من وجهة نظر المستفيدين من خدمات الجمعية.

١-بخصوص نوع الخدمة التى يستفيد بها العميل من الجمعية :

أظهرت النتائج أن الخدمات الاجتماعية (الإعانات المالية) التى تتضمن : مساعدة الأسر الفقيرة والمرأة المعيلة وزواج الفتاة اليتيمة ورعاية الطلاب احتلت المرتبة الأولى فى حين جاءت الخدمات التعليمية (معاهد أزهرية ، كليات جامعية أزهرية) فى المرتبة الثانية ، وجاءت بعد ذلك الخدمات الصحية ثم الخدمات الدينية والثقافية ، فالخدمات الترويحية والشبابية ، ثم الخدمات العامة (سنترال - محطة السكة الحديد - الصرف الصحى ، مياه الشرب ، تجميل مدخل القرية ، وهذه النتائج ربما تعود إلى أن الخدمات الاجتماعية ترتبط مباشرة بالمستفيدين بينما الخدمات العامة ترتبط بهم بشكل غير مباشر ، وبصورة عامة فإن هذه النتائج تشير إلى تنوع الخدمات التى تقدمها الجمعية لعملائها وعدم اقتصارها على خدمات معينة فقط .

٢-وحول مدة الاستفادة من هذه الخدمات أشارت النتائج إلى أن أكثر الفئات كانت من ٣ - ٥ سنوات حيث بلغت ٧٨% وهذه النتيجة تشير إلى الاستمرارية والجدية فى تقويم الخدمة .

٣-وحول مدى كفاية الخدمات التى تقدمها الجمعية إلى عملائها أشارت النتائج إلى أن نسبة ٨٤% من العينة اختارت (لا) بينما اختارت نسبة ١٦% (نعم) وهذه النتيجة تشير إلى رغبة المستفيدين فى مزيد من الخدمات التى يستشعرون أهميتها بالنسبة لهم وحاجتهم إليها .

٤-حول طبيعة العلاقة بين المسئولين بالجمعية والمستفيدين منها ، أشارات النتائج إلى أن :

- الاحترام والتقدير ٩٥% والمساواة والعدالة ٩٢% والإهمال وعدم الاهتمام بالمواطنين ٨% وتعقيد الإجراءات الخاصة بتقديم الخدمة ١٠% وتأخير تقديم الخدمة لبيان أهميتها لهم ١٥% وتقدير المستفيدين لدور الجمعية ٨٧%

وتشير النتائج إلى علاقة الاحترام والتقدير بين العملاء ومقدمى الخدمة فضلاً عن المساواة والعدالة بين الجميع وهذا جعل ٨٧% من المستفيدين يقدرون دور الجمعية بينما أشارت نسبة تتراوح بين ٨ - ١٥ % من العينة إلى تعقد الإجراءات والإهمال وتأخير الخدمة وربما يعود ذلك إلى ضعف الموارد المالية والبشرية ورغبة المستفيدين فى سرعة الحصول على الخدمة دون تأخير لاحتياجهم لهذه الخدمة .

٥-وحول أهم المعوقات التى تعوق تلبية احتياجات عملاء الجمعية كانت : نسبة الذين قالوا (نعم) هى :

- القصور فى بعض الخدمات التى تقدمها الجمعية (١٣%)
- قلة خبرة العاملين بالجمعية (٨%)
- اقتصار خدمة الجمعية على أشخاص معينين (٢%)
- المعاملة غير اللائقة من العاملين بالجمعية (٣%)
- التركيز فى تقديم الخدمة على الشكل أكثر من الجوهر (١%)
- عدم مواكبة التطوير فى تقديم الخدمات (١٠%)

وتشير هذه النتائج إلى تدنى نسبة الذين أجابوا بـ (نعم) حيث بلغت نسبة القصور فى بعض الخدمات إلى (١٣%) وعدم مواكبة التطوير فى تقديم الخدمات إلى (١٠%) وقلة خبرة العاملين فى الجمعية إلى (٨%) ، وهذا يشير إلى الرغبة من جانب المستفيدين فى تطوير الخدمة ودعمها مع تدريب بعض العاملين بالجمعية عليها والملاحظ تدنى نسبة الذين وافقوا على الاهتمام بشكل الخدمة أكثر من جوهرها (١%) والمعاملة غير الكريمة (٣%) والتمييز فى التعامل (٢%) وهى نسب ضعيفة .

٦-وبخصوص المقترحات التى يمكن أن تسهم فى تدعيم دور الجمعية فى تقديم خدماتها ، فقد أشارات النتائج إلى ارتفاع نسبة الموافقة عليها وجاءت كما يلى :-

أ-حسن اختيار الأفراد القائمين على الخدمة (٩٥%)
ب-تطوير الخدمات التى تقدم فى ضوء المتغيرات الحديثة (٩٢%)
جـ-الالتزام بمنهج الإسلام فى التعامل مع صاحب الحاجة (٩٩%)
د-الاستعانة بجهود الخبراء والمتخصصين (٩١%)
هـ-عمل تخطيط للبرامج والمشروعات ومتابعة التنفيذ (٦٠%)
و-عمل الدعاية والإعلام عن خدمات الجمعية (٣٥%)

وتشير هذه النتائج إلى ترسيخ المنهج الإسلامى فى التعامل مع صاحب الحاجة وهذا يستدعى حسن اختيار القائمين على الخدمة ، مع تطوير الخدمات التى تقدم فى ضوء المتغيرات الحديثة .

وهنا بررت الحاجة إلى جهود الأخصائيين الاجتماعيين لدفع مسيرة العمل فى الجمعية وبخاصة بعد أن تواضعت نسبة الموافقة على عمل التخطيط للبرامج والمشروعات ومتابعة التنفيذ واحتلت عمل برامج للإعلام والدعاية عن خدمات الجمعية المرتبة الأخيرة (٣٥%) ولعل ذلك يرجع إلى ضعف الوعى بأهمية الإعلام عن الخدمات المتوفرة لكى يتسنى للمواطنين الاستفادة منها والخوف من الإعلان عن شخصية المستفيدين وبالتالى يمكن أن تلعب العلاقات العامة دوراً مهماً فى هذا الشأن ، عندما تعلم المجتمع بالخدمة ويسير العمل فى إطار مبدأ السرية المهنية.

ثانياً : نتائج الدراسة الميدانية من وجهة نظر القيادات العاملين بالجمعية وبعض قيادات المجتمع المحلى .

١-بخصوص الأهداف التى تسعى الجمعية إلى تحقيقها ، أشارت النتائج إلى العديد من الأهداف تتبلور فى الآتى :-

- توعية الأهالى بالمشكلات الموجودة فى مجتمع القرية .
- توعية الأهالى بالاحتياجات اللازمة لمجتمع القرية .
- تحقيق التعاون والتضامن بين الناس .
- الإسهام فى مواجهة احتياجات مجتمع القرية .
- حث المواطنين على الاشتراك فى أنشطة الجمعية .
- الاستفادة من القيادات الشعبية والتنفيذية فى المجتمع المحلى .
- الإسهام فى اعمار الأرض وتجنب الإفساد فيها .
- تنمية الشعور بالولاء والانتماء نحو مجتمع القرية .

٢-وبخصوص مرونة هذه الأهداف وقابليتها للتغير وفقاً للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التى تغزو المجتمعات الإنسانية وفى ضوء ظروف القرية ، أشارت النتائج إلى موافقة أفراد العينة بنسبة ٩٧% ، وحول ما إذا كان هذا التغير يحدث بصورة عشوائية دون الاستعداد له ، أوضحت نسبة كبيرة من العينة بلغت ٩٥% أن التغير فى الأهداف لا يتم بشكل عشوائى ، ولكن بصورة مخطط لها .

٣-وبخصوص كيفية تعرف المسئولين بالجمعية على احتياجات المواطنين ، أشارت النتائج إلى :

- عقد اجتماعات مع المواطنين ، الاتصال الشخصى بالأهالى ، معايشة المجتمع نفسه ، إجراء مقابلات مع المسئولين بالقرية ، الإصلاح الحقيقى ينبع من الداخل ولا يستورد من خارج المجتمع ، استخدام صندوق تلقى المقترحات ،إجراء دراسات وبحوث للتعرف

على الاحتياجات ، الاستعانة بالخبراء والمتخصصين ، الاحتياجات تفرض نفسها تلقائياً .

ويلاحظ مما سبق أسبقية عقد الاجتماعات والاتصال الشخصى ومعايشة المجتمع ومقابلة المسئولين بالقرية وهذا أمر طبيعى ، بينما تقهقرت الخطوات العلمية المتمثلة فى الاستعانة بالخبراء والمتخصصين وإجراء بحوث ودراسات للتعرف على أولويات هذه الاحتياجات ، وقد يرجع ذلك إلى عدم استعانة الجمعية بالأخصائيين الاجتماعيين والمخططين الاجتماعيين الذين يمكنهم القيام بهذا الدور المهم .

٤-وبخصوص الخدمات التى توفرها الجمعية للمستفيدين تحقيقاً لأهدافها التنموية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية والصحية : يتم تقديم الخدمات الآتية :

أ-خدمات صحية :

- إنشاء المستشفيات والعيادات الصحية ، مراكز تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ، التوعية بالعادات الصحية والنظافة للوقاية من الأمراض .

ب-خدمات تعليمية :

- فصول محو الأمية .
- مكاتب تحفيظ القرآن الكريم .
- إنشاء المعاهد الدينية الأزهرية للبنين وللبنات على مستوى الجمهورية .
- إنشاء الكليات الجامعية / جامعة الأزهر بالقرية .
- مواجهة مشكلات الغياب والتسرب فى المعاهد التعليمية .

جـ-الخدمات الاجتماعية :

- دور الحضانة لرعاية أبناء السيدات العاملات .
- المساعدات المالية للأسر الفقيرة / الأيتام / الأم المعيلة .
- المساعدات المالية لطلاب المعاهد الأزهرية والكليات الجامعية (مصريين وأجانب يدرسون بالجامعة)
- المساعدات العينية (الأجهزة - الملابس - الوجبة الغذائية للطلاب، - الكتب والمذكرات - دروس التقوية).
- رعاية الأرامل والأيتام والمسنين والمرضى .
- توفير فرص العمل والتدريب على الحرف لمواجهة مشكلة البطالة.
- المساهمة فى توفير خدمات الصرف الصحى والكهرباء ومياه الشرب النقية .
- مجموعات التقوية للطلاب لمحاربة الدروس الخصوصية .

- المدن الجامعية للبنين وللبنات .
- المشاركة مع كافة الهيئات لمواجهة الكوارث فى كل مكان .
- مشروع زواج الفتاة اليتيمة .
- لجنة فض المنازعات (الأسرية والمجتمعية) .
- المشاركة فى مسابقة القرية المثالية .

د-خدمات دينية وثقافية :

- إنشاء مكتبة عامة ، تنظيم المحاضرات والندوات الأسبوعية " ندوة الثلاثاء " ، توفير الكمبيوتر وتعليم اللغات ، برامج الإرشاد الزراعى للإفادة من المخلفات الزراعية ، تنظيم المسابقات الدينية والاجتماعية والعلمية المتنوعة.

هـ-خدمات ترويحية :

- المساهمة فى إنشاء استاد تفهنا الأشراف .
- تشجيع إنشاء أندية الشباب لاستغلال وقت الفراغ
- المسابقات المتنوعة .
- الرحلات والمعسكرات .

و- خدمات عامة :

- مكتب الصيانة الدائمة للمنشآت والمعاهد العلمية والأجهزة .
- ورشة تجهيز الأثاث للمعاهد العلمية .
- توسيع محطة السكة الحديد بطور ٣٣٠ متر .
- تجميل مدخل القرية وطريق الكليات .

ز-خدمات اقتصادية :

وهى خدمات تعنى بتقديم الخدمة للمستفيدين لرفع مستواهم الاقتصادي ، مع اعتبار هذه المشروعات تمثل المورد المالي الرئيسي للجمعية للصرف على كافة المشروعات الأخرى فضلاً عن توفير فرص العمل للإسهام في حل مشكلة البطالة والتدريب على الحرف واكتساب خبرات ومهارات ، ومن هذه المشروعات [1].

١-شركة الصلاح للأعلاف والمركزات الصناعية (١٩٨٩م) برأسمال ٢ مليون جنيه

- شركة الهبة (٢٠٠٠م) رأسمال ٢٥ مليون جنيه .
- المجزر الآلي (٢٠٠٣م) برأسمال ٢,٥ مليون جنيه .
- شركة المباركة (٢٠٠٥م) برأسمال ٢ مليون جنيه .

---

[1] مقابلة أ. صلاح منصور – أمين الصندوق ، والإطلاع على سجلات الجمعية .

- ورشة صناعة الأثاث والتدريب على الحرف (حدادة ، نجارة ، صيانة) .
- مشروع رعاية المرأة المعيلة والتدريب على الحرف المناسبة لطبيعتها .
- مشروع هجرة الشباب للعمل بالمجتمعات الجديدة (وادى النطرون ، الملاك ، (تحت الدراسة والتنفيذ) .

٥-وبخصوص مدى كفاية الخدمات التى تقدمها الجمعية للمستفيدين ، أوضحت النتائج بموافقة ٨٣% على كفاية الخدمات الحالية ، فى حين كانت نسبة عدم كفاية الخدمات حوالى ١٧% وهذا يشير إلى رضا الغالبية العظمى بما هو كائن بينما يرتفع مستوى الطموح لدى الآخرين فى زيادة وتدعيم هذه الخدمات وهو تطلع مشروع لمزيد من التقدم والارتقاء لخدمة أبناء القرية والقرى المجاورة .

وبخصوص أهم الأدوات التى يستخدمها المسئولين فى الجمعية لتنظيم العمل بها :

- الندوات والمحاضرات ، تنظيم الاجتماع مع المواطنين والمسئولين بالقرية ، تنظيم اللجان ، المقابلات مع القيادة الشعبية والمسئولين التنفيذيين ، وسائل الاتصال المتنوعة ، تنظيم المؤتمرات .

ويلاحظ أن الندوات والمحاضرات والاجتماعات وتنظيم اللجان احتلت مركزاً متقدماً فى ترتيب الأدوات التى يمكن الاعتماد عليها ، بينما جاءت المقابلات ووسائل الاتصال وتنظيم المؤتمرات إلى ترتيب متأخر ربما يرجع ذلك إلى حاجتها إلى جهود فنية ليست متاحة لدى الكثير من المتطوعين للعمل الاجتماعى فى مقابلة شيوع الندوات والمحاضرات والاجتماعات واللجان التى تمارس فى كثير من مؤسسات العمل التطوعي .

وبخصوص المعوقات التي تعوق نشاط الجمعية :

أ-المعوقات المادية :

- قصور التمويل المالي اللازم لمواجهة الاحتياجات الكثيرة والمتجددة .
- وجود نقص في الأجهزة والأدوات اللازمة لتفعيل النشاط .
- الحاجة إلى مكان متسع ومؤثث لتقديم الخدمة .

ب-المعوقات الإدارية :

- ضرورة تطوير لوائح الجمعية لتساعد على النشاط .
- عدم توافر الخبرة الكافية فى الإدارة .
- ضعف التنسيق بين الجمعية والمؤسسات الموجودة فى القرية .
- صعوبة الإجراءات التى تصاحب تقديم الخدمة .
- صعوبة ترجمه بعض السياسات إلى خطط وبرامج .

جـ- المعوقات البشرية :

- قلة الخبرة الكافية لدى بعض العاملين بالجمعية .
- عدم الاستعانة بالمتخصصين والخبراء .
- معظم العاملين لم يتلقوا تدريباً مناسباً .
- عدم وجود أخصائيين اجتماعيين فى الجمعية بالتعيين أو التطوع .
- ضعف مشاركة المرأة فى أنشطة الجمعية وخاصة فى الإدارة .
- المصالح الخاصة والأغراض الشخصية وانتشار الشائعات .
- بعض القيادات يفتر حماسها للعمل بعد فترة مما يضعف المشاركة.
- انتشار بعض القيم السلبية التى تعوق المشاركة مثل التواكل - الانعزالية مقاومة الجديد .

وبخصوص تطوير العمل بالجمعية للتخفيف من هذه المعوقات تبلورت الاقتراحات فيما يلى :-

- تطوير اللوائح والقرارات التى تنظم عمل الجمعيات الأهلية بما يدعم المشاركة ويشجع التطوع .
- التعاون مع منظمات رجال الأعمال ودعم المشروعات الاقتصادية لمواجهة القصور المالى .
- توفير الخبراء والمتخصصين من الأخصائيين الاجتماعيين لدفع العمل الاجتماعى والبرامج والأنشطة واللجان المتنوعة على أسس مدروسة ومخطط لها فى إطار السياسات الاجتماعية والمجتمعية .
- تشجيع مشاركة المرأة فى الإدارة والأنشطة .
- الاهتمام بتنظيم برامج التدريب للعاملين فى مجالات النشاط التطوعى .
- تفعيل دور " بيت مال المسلمين " ودوره فى توفير الدعم المالى لبرامج ومشروعات الجمعية وتنظيم مورد " الزكاة " لدعم أنشطة الجمعيات الأهلية فى ضوء الشريعة الإسلامية .
- ضرورة تشجيع مشاركة الشباب فى أنشطة الجمعيات الأهلية لضمان الاستمرارية وعدم اقتصارها على أفراد معينين .
- الاهتمام بالإعلام الصادق عن الجمعية وخدماتها لتوسيع قاعدة المشاركة بالرأى أو الجهد أو المال .
- دراسة المجتمع المحلى بصفة مستمرة للوقوف على الاحتياجات المتجددة فى نوع الخدمة ومستوى كفايتها واستطلاع رأى المستفيدين بشكل دائم .

النتائج العامة للدراسة (تقويم التجربة)

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسة الاستطلاعية والدراسة الميدانية يمكننا التأكيد على النقاط الآتية :-

أولاً : قام بهذه التجربة الرائدة مجموعة من الشباب الذين رفضوا التعلق بقطار الوظيفة الحكومية (الميرى) ولفتوا الانتباه إلى الدور الفاعل الذى يمكن أن يقوم به العمل الخاص لخدمة مجتمعه إذا تضافرت الجهود وتسلحت بالقيم الإسلامية .

ثانياً : أن الشباب الذى يمتلك الطاقة والقدرة التى يمكنها دفع مسيرة التقدم للأمم إذا أحسن استغلالها بما يعود بالنفع على الشباب ومجتمعاتهم ، وبالتالى فإن الاستثمار فى قطاع الشباب هو استثمار للحاضر من أجل المستقبل وهذا ما حدث تماماً فى التجربة موضوع الدراسة حيث استثمر الشباب فى الحاضر لخدمة أجيال المستقبل .

ثالثاً : أن هذه الجهود الشابة أخذت من الشباب قوته وتخلت عن اندفاعه وتعصبه ، فتهادت فى وعى وثقة بخطوات منتظمة من نجاح إلى نجاح ، حيث بدأو بمنظمة أطلق عليها المركز الإسلامى للتنمية ، وبعد فترة تحول المركز إلى جمعية الصلاح الخيرية استمراراً لمسيرة العطاء والتنمية لمجتمعهم :

رابعاً : تعاقبت الإنجازات من مرحلة إلى أخرى ، فإذا كانت الخطة العشرية الأولى ١٩٨٤-١٩٩٣ حققت إنجازات كبيرة بلغت حوالى ١٠ مليون جنيه (عشرة ملايين جنيه) (دراسة: ا.د/ محمد أحمد عبد الهادى) ، فإن الخطة العشرية الثانية ١٩٩٤- ٢٠٠٣م.

كما تشير الدراسة الحالية حققت إنجازات ومشروعات تزيد عن ١٠٠ مليون (مائة مليون جنيه) (*)

وهذا يشير إلى النمو المضطرد فى الخدمات والبرامج والمشروعات كما يلقى الضوء على الإنجازات التى تحققت بفضل الله ودعمه لهذه الجهود المخلصة المؤمنة بأهمية الجهود الذاتية فى تنمية المجتمع ، وتأتى الدراسة الحالية محلقة مكملة للدراسة السابقة ومتابعة لتقدم التجربة ورصداً لنموها

خامساً : مع تنوع الأهداف التى تبنيها الجمعية (تنموية ، اجتماعية ، اقتصادية ، دينية وثقافية، صحية) كان لزاماً عليها أن تترجم هذه الأهداف إلى مجموعة متنوعة من الخدمات : الاجتماعية والدينية والتعليمية والصحية والثقافية والترويحية ، تُقدم لجميع فئات المجتمع

(*) مقابلة ا. طارق القرموطى – عضو مجلس الإدارة .

دون تحيز لعقيدة أو جنس أو لون (رعاية الطلاب الوافدين الذين يدرسون بفرع جامعة الأزهر بالقرية).

سادسا : على الرغم من اهتمام القائمين على الجمعية بتوفير الخدمات المختلفة ، لكنهم وضعوا نصب أعينهم مجموعة من المشروعات الاقتصادية الاستثمارية مثل مصنع الأعلاف تمثل مورداً أساسياً للأموال اللازمة للإنفاق على مشروعات الجمعية ، حتى يكفلوا الاستمرارية والتقدم فى البرامج والمشروعات المتنوعة ، فالمصروفات المتزايدة لابد لها من إيرادات متجددة ، وهذا يشير إلى فكر اقتصادى تنموى سليم .

سابعا : مع تعاظم الدور الذى تقوم به الجمعية ، نلاحظ أن بعض خدماتها تجاوزت القرية إلى القرى الأخرى فى مختلف محافظات الجمهورية مثل المساهمة فى بناء المعاهد الأزهرية (أكثر من ١٠٠٠ معهد على مستوى الجمهورية ، وكذا بناء المساجد حوالى (٢٧٨٠ مسجد على مستوى الجمهورية فالتجربة لا تبخل بعطائها على أى قرية فى مصر ، فالنجاح تجاوز المحلية إلى القومية فى بعض الخدمات فالكليات الجامعية بالقرية تخدم طلاباً من محافظات الوجه البحرى والقبلى وكذلك الطلاب الوافدين .

ثامنا : يوجد بإحدى كليات البنات بالقرية قسم دراسى وحيد ليس له نظير فى أى كلية أخرى بجامعة الأزهر على مستوى الجمهورية وهو قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بكلية الدراسات الإنسانية للبنات بتفهنا الأشراف دقهلية يمكنه أن يسهم بخطته الدراسية وطالباته وأساتذته وأنشطته وخريجاته بدور تنموى مهم فى مجتمع القرية والقرى المجاورة .

تاسعا : جاءت بعض أراء المستفيدين من خدمات الجمعية لتشير إلى عدم كفاية الخدمات التى تقدم لهم ، والتقت معها فى ذلك أراء بعض القيادات فى المجتمع المحلى ، وقد يرجع ذلك إلى الرغبة فى المزيد من الخدمات الضرورية من جانب المستفيدين يقابلها الرغبة فى التقدم والنمو والتطوير من جانب القادة .

عاشرا : مما لا شك فيه أن جمعية الصلاح الخيرية بقرية تفهنا الاشراف مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية تعد بمثابة عملاً تنمويا رائداً ومثالاً يحتذى به فى مجتمعات محلية أخرى وذلك لما حققه من إنجازات تنمو منذ عشرون عاماً وتنشر الخير فى ربوع المجتمع .

ولعل السر فى نمو واستمرارية هذا النموذج يمكن فى : التوكل على الله وإخلاص النية إليه ثم البعد الإنمائى فى مشروعاتهم فهم يقدمون المساعدة ويدربون المواطنين على تعلم كيفية الحصول عليها .

لذا ، فالمشروعات الإنتاجية تمثل رافداً هاماً للتمويل الذاتي لمشروعات الجمعية .

والنموذج انتقل من الخطة العشرية الأولى ١٩٨٤- ١٩٩٣م إلى الخطة العشرية الثانية ١٩٩٤ - ٢٠٠٣م من نجاح إلى مزيد من النجاح بسهم فى غرس وتأكيد القيم الإسلامية ويقابل مشكلات القرية (البطالة ، الزيادة السكانية ، الأمية ، التجاوزات السلوكية ، الخلافات الأسرية ، التغير فى البناء القيمى ، السلبية وضعف المشاركة ، الخلل فى عوامل الضبط الاجتماعى) ويحاول أن يقدم الحلول لبعض هذه المشكلات ويدرب الناس على ايجاد الحلول لها ، فهو يعتمد اعتماداً كاملاً على الجهود الذاتية ، بعيداً عن التبعية الإدارية والسياسية التى أجهضت الكثير من الجهود التنموية .

حادي عشر : بالرغم من جوانب القوة التى تم الوقوف على بعضها فقد أظهرت الدراسة الميدانية بعض جوانب القصور التى تمثل معوقاً لرسالة الجمعية منها : قلة الدعم المالى لعمل الجمعيات ، ضعف المشاركة الشعبية ، ضعف التعاون والتنسيق مع بعض مؤسسات المجتمع الأخرى (وبخاصة الحكومية منها) ، ضعف مشاركة المرأة .الحاجة إلى تكثيف برامج التوعية فى مختلف الجوانب وعدم قصرها على الجوانب الدينية فقط ، قلة العمالة المتخصصة فى برامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية (الأخصائيين الاجتماعيين) .

توصيات الدراسة :

تتمثل أهم توصيات الدراسة الحالية فيما يلي :

١- تطوير اللوائح والقرارات التي تنظم عمل الجمعيات الأهلية بما يدعم المشاركة ويشجع التطوع .
٢- تشجيع مشاركة المرأة فى الأنشطة والإدارة للاستفادة بخبراتها ومهاراتها مع إنشاء نادى نسائي تمارس فيه الأنشطة المتنوعة .
٣- الاهتمام ببرامج التدريب للعاملين في مجالات النشاط التطوعي .
٤- تفعيل مورد " الزكاة " لدعم أنشطة الجمعيات وتنظيم عمل " بيت مال المسلمين " في ضوء الشريعة الإسلامية .
٥- إيجاد خطط وبرامج التنسيق مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية الأخرى العاملة في المجتمع المحلى .
٦- تشجيع مشاركة الشباب في الأنشطة والإدارة معاً .

٧- الاهتمام بالإعلام الصادق عن الجمعية وخدماتها لتوسيع قاعدة المشاركة بالرأي والجهد والمال .
٨- تبنى الجمعية لمشروع " كمبيوتر لكل أسرة " من خلال قسط شهري مريح .
٩- زيادة الإعانات الشهرية والطارئة التي تقدم للأسر .
١٠- تشجيع مشروع " القرض الحسن " لتشجيع المشروعات الصغيرة وللحد من تفاقم مشكلة البطالة ورفع المستوى الاقتصادي للأسر .
١١- الاهتمام بتعليم التكنولوجيا وتعليم اللغات .
١٢- مشروع " دعوة الشباب " للعمل في مشروعات تنموية بالمجتمعات الجديدة (الصالحيه - وادي الملاك - وادي النطرون) مع توفير الإمكانات اللازمة لتيسير الإقامة الدائمة فيها .
١٣- " نادى الرعاية الاجتماعية " لمواجهة المشكلات الاجتماعية والنفسية والتعليمية التي تواجه الطلاب مع توجيه رعاية خاصة للطلاب المغتربين والطلاب الوافدين المقيمين في القرية من خلال فريق العمل الفني للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والتربويين)
١٤- ضرورة دعم العمل بالجمعية بالأخصائيين الاجتماعيين وذلك للدور الفاعل الذى تلعبه الخدمة الاجتماعية في زيادة كفاءة المنظمات غير الحكومية في المجتمع الريفي وقدرتها على زيادة معدل إنتاجية المنظمات الأهلية من خلال مجموعة جهود مهنية مثل :

- تنشيط العضوية
- زيادة المشاركة الشعبية .
- رفع مستوى أداء المجالس واللجان .
- تدعيم علاقات التنسيق بين الجمعية والهيئات الأخرى في المجتمع .
- التخطيط الاجتماعي والدراسات العلمية للتعرف على الاحتياجات الفعلية للمواطنين وعدم قصرها على الاجتماعات الدورية أو لقاء بعض القادة .
- التأكيد على تحقيق التكامل الاجتماعي والتنمية المحلية الشاملة مع تفعيل المشاركة الشعبية .
- القيام بعمليات التدخل المهني لمساعدة الجمعية على تحقيق أهدافها وتعظيم جوانب القوة ومواجهة جوانب الضعف والقضاء عليها .

المراجـــــع

١- على الدين هلال : في مفهوم التنمية ، في مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ٦٨ أبريل ١٩٨٢ ، ص٣٢ .

٢- محمد صادق : التنمية في الأقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية ، دراسة مقدمة لندوة التنمية ، البحرين ٢٤ – ٢٦ ديسمبر ١٩٩٠ ، ص١٣ .

٣- محمد العمادي : آفاق التنمية في الثمانينات ، حلقة نقاشية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت يناير ١٩٨١ ، ص١٩٥ .

٤- عبد المنعم شوقي : تنمية المجتمع وتنظيمه ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٩ ، ص٢١ .

٥- موضى عبد العزيز الحمود : التلازم بين التنمية الإدارية وإدارة التنمية ، مجلة عالم الفكر (الكويت : وزارة الإعلام ، المجلد العشرون ، العدد الثاني ١٩٨٩) ص٦ .

٦- The United Nations, Social Progress Through Community development (N. Y. the U.N publication office 1988) p.6.

٧- زكي حنوش : أساسيات ونتائج الهجرة السكانية من الريف إلى الحضر في الوطن العربي – المشكلة والحل ، مجلة عالم الفكر (الكويت : وزارة الإعلام ، مجلد ٢٧، العدد ١ سبتمبر ١٩٩٩) ص ص ٢١-٢٦٤ .

٨- تقرير : مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ص٥٧ .

٩- عبد الخالق محمد عفيفي : الشراكة بين القطاع الأهلي والقطاع الحكومي في الرعاية الاجتماعية ، المؤتمر السنوي للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص١٧١ .

١٠- محمد عبد السميع عثمان: دراسات في التنمية المحلية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ص ص ٢٧١-٢٧٦ .

١١- أبو بكر السيد أحمد الشهاوي : المشروعات الإنتاجية كمدخل للتنمية الريفية ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .

١٢- محمود محمد محمود : إسهامات جماعات المجتمع في التنمية المحلية الريفية ، دراسة مطبقة على قرية تلات بمحافظة الفيوم ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

١٣- رقية محمد حسن : تقويم مشروع تنمية الجهود الذاتية بقرية الأعلام محافظة الفيوم ، ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ .

١٤- محمد شكري وزير : المتغيرات الاجتماعية والتربوية المترتبة على إنشاء الكليات المستحدثة ببعض الأقاليم – دراسة حالة على قرية تفهنا الأشراف – دقهلية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد ١٠٧ ، الجزء الثاني مارس ٢٠٠٢ ، ص٥٦٥ .

١٥- منى جميل سلام : العلاقة بين إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية لسكان المجتمع المحلى والانتماء للمجتمع ، ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ .

١٦- محمد أحمد عبد الهادي : تنمية المجتمع المحلى نموذج إسلامى ، دراسة تحليلية لتجربة قرية تفهنا الأشراف بمحافظة الدقهلية ، الأصدقاء للطباعة والنشر ، كفر الشيخ ، ١٩٩٦ .

١٧- أحمد عبد الفتاح ناجي : دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي ، دراسة مطبقة على الجمعية الشرعية الإسلامية ، ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨٧ .

١٨- محمد عبد الصادق دندراوي : تقويم فاعلية جمعية التكافل الاجتماعي في مدي تحقيقها لأهدافها التنموية ، ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ .

١٩- شعبان حسين محمد : دور التنظيمات الأهلية العاملة بمجال تنمية المجتمع المحلي في مواجهة بعض المشكلات التنموية المعاصرة ، ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة الأزهر ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .

٢٠- هالة خورشيد طاهر : تقويم جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمدينة الفيوم ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

٢١- محمد عبد الرازق محمد خالد : تقويم الدور التربوي لجمعية تنمية المجتمع المحلي في قرية أولاد موسى شرقية - دراسة حالة ، ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٧ .

٢٢- قوت القلوب محمد فريد : دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة الجمعيات التطوعية للمشاركة في تنمية المجتمع على المستوى المحلى ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

٢٣- هناء محمد السيد : التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لمساعدة الجمعيات الأهلية ، ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ .

٢٤- مصطفي محمود مصطفي : دور الخدمة الاجتماعية في زيادة كفاءة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المجتمع المحلي الريفي ، ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

٢٥- كوثر أحمد قناوي : طرق تقدير الاحتياجات في جمعيات تنمية المجتمع بمحافظة أسوان من منظور التخطيط الاجتماعي ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر للخدمة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ، الجزء الثاني ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

٢٦- سوسن عثمان عبد اللطيف : عبد الخالق محمد عفيفي : تنظيم المجتمع - أجهزة الممارسة المهنية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ، ص ١٢٨ .

٢٧- محمد عبد السميع عثمان : المدخل في تنمية المجتمع دراسات في التنمية المحلية كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ص٦٨ .
٢٨- تقرير : مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، ص٥٧ .
٢٩- محمد عبد السميع عثمان : دراسات في التنمية المحلية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٩-٢٨٢ .
٣٠- محمد عمر عبد الآخر ، معوقات العمل الأهلي في مصر في تقرير : مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ ،مرجع سابق ، ص٦٦ .
٣١- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٢٤١ .
٣٢- Oberal, et Adefination of development (N.Y. Jaurnal of Community development Sciety, vol. No. 7. 1985) p.62 .
٣٣- زكي محمد إسماعيل : أثر القيم الروحية في التنمية اجتماعياً واقتصادياً ، بحث منشور ، المؤتمر السادس للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية ، الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية ، ٢١ – ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٢م ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، مجلد المؤتمر ، ص٦٦١ .
٣٤- هدى مجاهد : التنمية المتكاملة في المجتمعات المستحدثة ، تنمية المجتمع عدد خاص عن التنمية الريفية ، يوليو . أغسطس ١٩٧٧ ، ص١٥ .
٣٥- محمد عبد السميع عثمان : دراسات في التنمية المحلية ، مرجع سابق ، ص١١ .
٣٦- جمال شحاته حبيب : التنمية والبيئة ، في الإنسان والبيئة في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية ، دار مارينا للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٢٧٦ .
٣٧- محمد عبد السميع عثمان : المدخل في تنمية المجتمع دراسات في التنمية المحلية ، مرجع سابق ، ص ص ١٤ – ١٥ .
٣٨- محمد أحمد عبد الهادي : تنمية المجتمع المحلي نموذج إسلامي ، مرجع سابق ، ص١٧ .
٣٩- محمد عبد السميع عثمان : المدخل في تنمية المجتمع دراسات في التنمية المحلية ، مرجع سابق ، ص ص ١٧ – ١٨ .

٤٠- إبراهيم محرم : شروق : قرية المستقبل ، مكتبة أشرف ، أسيوط ، ٢٠٠١ ، ص١ .
٤١- إبراهيم رجب ، محمد أحمد عبد الهادي : أصول تنظيم المجتمع ، مذكرات كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، ص٢٥٥ .
٤٢- إبراهيم عبد الرحمن رجب : مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصر في : إبراهيم رجب وآخرون : تنمية المجتمع المحلي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص٢٦ .
- نقلا عن : محمد أحمد عبد الهادي : تنمية المجتمع المحلي نموذج إسلامي ، مرجع سابق ، ص١٦ .
٤٣- محمد أحمد عبد الهادي : المرجع السابق ، ص ص ١٨- ٤١ .
٤٤- من هؤلاء الرواد على سبيل المثال : أ.د/ محمد عبد السميع عثمان ، أ.د/ إبراهيم رجب ، أ.د/ محمد أحمد عبد الهادي ، أ.د/ نبيل محمد صادق ، أ.د/ سوسن عثمان .
٤٥- محمد عويس : قراءات في البحث العلمي والخدمة الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٣١ - ١٤٧ .
٤٦- إبراهيم عبد الرحمن رجب : مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسلوكية ، دار الصحابة للنشر والتوزيع ، شبين الكوم ، ص ص ٤٦٠ - ٤٩٢ .
٤٧- يتقدمهم : مهندس / صلاح مصطفي عطية ، مهندس / صلاح عبده خضر ، أ/ فكري القرموطي ، أ/ صلاح منصور متولي ، أ / طارق القرموطي .
٤٨- محمد أحمد عبد الهادي : تنمية المجتمع المحلي نموذج إسلامي ، مرجع سابق .

ملحق رقم (١)
توزيع الجمعيات الأهلية وفقاً لميادين العمل

النشاط	العدد	%
رعاية الطفولة والأمومة	٨٦٨	٥,٩٢
رعايـــة الأسرة	٨٥١	٥,٨١
المساعدات الاجتماعية	٤٥٩١	٣١,٣٢
رعاية الشيخوخة	٥٦	٠,٣٨
رعايـــة الفئات الخاصة	٢١٢	١,٤٥
الخدمات الثقافية والعلمية والدينية	٤٤٦٥	٢٩,١٠
تنمية المجتمع المحلي	٣٤٣٧	٢٣,٤٥
التنظيم والإدارة	٢٢	٠,١٥
رعايـــة المسجونين	٢١	٠,١٤
تنظيم الأسرة	٨١	٠,٥٥
الصداقة مع الشعوب	٤١	٠,٢٨
النشاط الأدبي	٢٥	٠,١٧
الدفاع المدني	٢٦	٠,١٨
أرباب المعاشات	٢	٠,٠١
حماية البيئة	٥٣	٠,٣٦
التنمية الاقتصادية للأسرة	٣	٠,٠٢
حماية المستهلك	٤٦	٠,٣١
أخـــري	٥٧	٠,٣٩
الإجمالي	١٤٦٥٧	١٠٠

المصدر : وزارة الشئون الاجتماعية – ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي العام للاتحاد العام للهيئات والمؤسسات الخاصة القاهرة ١٨ – ١٩ أبريل ، ص٦٧ .

نقلا عن : مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣م .

ملحق رقم (٢)

التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية

المحافظة / المدينـــة	العدد	%
القاهرة	٤٠٤٣	٢٧,٦
الإسكندرية	٩٣٦	٦,٤
بورسعيد	٢١١	١,٤
السويس	٢٠٠	١,٣
الإسماعيلية	١٨٢	١,٢
الدقهلية	٥٥٥	٣,٨
الشرقية	٨٦٨	٥,٩
القليوبية	٤٩٦	٣,٤
كفر الشيخ	٣٣٤	٢,٢
الغربية	٤٥٩	٣,١
المنوفية	٥٧٤	٣,٩
البحيرة	٥٣٠	٣,٦
الجيزة	١١٣٨	٧,٨
الفيوم	٣١٣	٢,١
بني سويف	١٨٤	١,٢
المنيا	٧٩٤	٥,٤
أسيوط	٤٢١	٢,٩
سوهاج	٣٨٥	٢,٦
قنـــا	٣٥٠	٢,٤
أســوان	٥٠٩	٣,٥
الأقصر	١٠١	٠,٧
البحر الأحمر	١٠٢	٠,٧
الوادي الجديد	١٣٥	٠,٩
مرسى مطروح	١١٦	٠,٨
شمال سيناء	٢٩	٠,٣
الجمعيات المركزية	٣٧٨	٢,٦
الإجمالي	١٤٦٥٧	١٠٠

ملحق رقم (٣)

يوضح خصائص عينة المستفيدين من خدمات الجمعية

المتغير	ذكور		إناث		الجملة	%
	العدد	%	العدد	%		
يعمل بالزراعة	١١	٧,٣٣	١٩	١٢,٦٧	٣٠	٢٠,٠١
عامل / حرفى	٣٢	٢١,٣٣	١٨	١٢	٥٠	٣٣.٣٣
موظف حكومى	١٢	٨	٨	٥٣٣	٢٠	١٣,٣٣
يعمل بالقطاع الخاص	٣١	٢٠,٦٧	١٩	١٢,٦٧	٥٠	٣٣.٣٣
	٨٦	٥٧,٣٣	٦٤	٤٢,٦٧	١٥٠	١٠٠
أمى	١٥	١٠	٣	٢	١٨	١٢
يقرا ويكتب	٢٨	١٨,٦٧	١٢	٨	٤٠	٢٦,٦٧
مؤهل متوسط	٣٠	٢٠	٢٥	١٦,٦٧	٥٥	٣٦,٦٧
مؤهل جامعى	٢٣	١٥,٣٣	١٢	٨	٣٥	٢٣,٣٣
مؤهل فوق الجامعي	٢	١,٣٣	–	–	٢	١,٣٣
	٩٨	٦٥,٣٣	٥٢	٣٤,٦٧	١٥٠	١٠٠

ملحق رقم (٤)

تشكيل مجلس إدارة جمعية الصلاح الخيرية

م	الاسم	العمل بالمجلس
١	مهندس / صلاح مصطفى عطية	رئيس مجلس الإدارة
٢	مهندس / صلاح عبده خضر	نائب الرئيس
٣	الأستاذ / صلاح منصور متولى	أمين الصندوق
٤	" / يوسف أبو هاشم نوفل	سكرتير الجمعية
٥	" / طارق توفيق القرموطى	عضو المجلس
٦	" / علاء الدين عبده عبد الرحمن	عضو المجلس
٧	" / محمد علم على سعد	عضو المجلس
٨	" / ممدوح محمد على اليمنى	عضو المجلس
٩	" / عصام السعيد عبد العزيز	عضو المجلس

ملحق رقم (٥)
استمارة استبيان
لتعرف رأي المستفيدين من الجمعية

أولاً : بيانات أولية :

- الاسم (اختياري) - النوع : ذكر ( ) أنثي ( )
- السن : - الحالة الاجتماعية :
- الدخل الشهري :
- الحالة التعليمية :

أمي ( ) يقرأ ويكتب ( ) مؤهل متوسط ( )
مؤهل جامعي ( ) مؤهل فوق الجامعي ( )

- الوظيفـــة : يعمل بالزراعة ( ) أعمال حرفية ( )
يعمل بالحكومة( ) يعمل بالقطاع الخاص ( )
بالمعاش ( ) بدون عمل ( )

ثانياً : الخدمات التي تقدمها الجمعية

أ- نوع الخدمة التي تستفيدها من الجمعية :

أعانة ماليـــة ( ) أجهزة وأدوات ( )
خدمات تعليمية( ) خدمات دينية وثقافية ( )
خدمات صحية ( ) خدمات ترويحية ( )
خدمات عينية ( ) خدمات أخرى ( )

ب – مدة الاستفادة من الخدمة التي تقدمها الجمعية

أقل من سنة ( ) من سنة إلى ٣ سنوات ( )
من ٣-٥ سنوات ( ) أكثر من ٥ سنوات ( )

جـ – هل نري أن هذه الخدمات كافية :

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

د- في حالة الإجابة بـــ (لا) ما هي أهم الخدمات التي تري تقديمها

•
•
•

هـ–ما هي طبيعة العلاقة بين المسئولين بالجمعية والمستفيدين من

		نعم	إلى حد ما	لا
١	الاحترام والتقدير .	( )	( )	( )
٢	المساواة والعدالة فى تقديم الخدمة.	( )	( )	( )
٣	تقدير المستفيدين لدور الجمعية.	( )	( )	( )
٤	الإهمال وعدم الاهتمام بالمستفيدين.	( )	( )	( )
٥	تعقيد الإجراءات الخاصة بتقديم الخدمة.	( )	( )	( )
٦	تأخير تقديم الخدمة لبيان أهميتها لهم .	( )	( )	( )

ثالثا :من المعوقات التي تعوق تلبية احتياجات المستفيدين :

		نعم	إلى حد ما	لا
١	القصور في بعض الخدمات التى تقدمها الجمعية .	( )	( )	( )
٢	قلة خبرة العاملين بالجمعية .	( )	( )	( )
٣	اقتصار خدمة الجمعية على أشخاص معنيين.	( )	( )	( )
٤	المعاملة غير اللائقة من جانب العاملين بالجمعية.	( )	( )	( )
٥	التركيز في تقديم الخدمة على الشكل أكثر من الجوهر.	( )	( )	( )
٦	عدم مواكبة التطوير فى تقديم الخدمات .	( )	( )	( )
٧	أخرى تذكر	( )	( )	( )

رابعا : من المقترحات التي أرى أنها تسهم في تدعيم دور الجمعية في تقديم خدماتها :

		نعم	إلى حد ما	لا
١	حسن اختيار الأفراد القائمين على الخدمة.	( )	( )	( )
٢	تطوير الخدمات التى تقدم نظراً للمتغيرات	( )	( )	( )
٣	المستحدثة.	( )	( )	( )
٤	عمل برامج للإعلام والدعاية عن خدمات الجمعية	( )	( )	( )
٥	توفير الخبرة والكفاءة لدى المسئولين.	( )	( )	( )
٦	عمل تخطيط للبرامج والمشروعات ومتابعة	( )	( )	( )
٧	التنفيذ.	( )	( )	( )
٨	الالتزام بمنهج الإسلام فى التعامل مع صاحب الحاجة.	( )	( )	( )
٩	الاستعانة بجهود الأخصائيين الاجتماعيين.	( )	( )	( )
١٠	أخرى تذكر	( )	( )	( )

شكراً لتعاون سيادتكم

الباحث

ملحق رقم (٦)
استمارة استبيان
لقيادة الجمعية والمجتمع المحلى

بيانات أولية

الاسم : الوظيفة :

السن : المؤهل الدراسى :

الحالة الاجتماعية : محل الإقامة :

نوع العمل بالجمعية : مدة العمل بالجمعية :

١- أى الأهداف التالية تسعى الجمعية إلى تحقيقها :

		نعم	إلى حد ما	لا
١	توعية الأهالي بالاحتياجات اللازمة لمجتمع القرية.	( )	( )	( )
٢	توعية الأهالي بالمشكلات الموجودة فـــى مجتمـــع القرية .	( )	( )	( )
٣	تحقيق التعاون والتضامن بين الناس . ———	( )	( )	( )
٤	المساهمة فى مواجهة احتياجات مجتمع القرية .	( )	( )	( )
٥	المساهمة فى حل مشكلات القرية .	( )	( )	( )
٦	حث المواطنين على الاشتراك فى أنشطة الجمعية .	( )	( )	( )
٧	الاستفادة من القيادات الشعبية والتنفيذية فى برامج التنمية.	( )	( )	( )
٨	تنمية الشعور بالانتماء لدى المواطنين نحو مجتمـع القرية.	( )	( )	( )
٩	الإسهام فى اعمار الأرض وتجنب الإفساد فيها .	( )	( )	( )
١٠	هل تتناسب أهداف الجمعية مع ظـــروف مجتمـــع القرية ؟	( )	( )	( )
١١	هل تتغير أهداف الجمعية لتتناسب مع الاحتياجات المتجددة للمواطنين ؟	( )	( )	( )
١٢	هل تتغير الأهداف تبعاً لدراســـة جـــدوى النتـــائج المتوقعة للأهداف ؟	( )	( )	( )
١٣	هل تتغير الأهداف بصورة عشوائية وتلقائية ؟	( )	( )	( )

٢-لكي يتعرف المسئولون بالجمعية على احتياجات المواطنين عليهم :

		نعم	إلى حد ما	لا
١	عقد اجتماعات مع المواطنين.	( )	( )	( )
٢	الاتصال الشخصى بالمواطنين .	( )	( )	( )

٣	إجراء البحوث والدراسات للتعرف على الاحتياجات .	( )	( )	( )
٤	الاستعانة بالخبراء والمتخصصين .	( )	( )	( )
٥	استخدام صندوق تلقى المقترحات والشكاوى.	( )	( )	( )
٦	إجراء مقابلات مع المسئولين بالقرية .	( )	( )	( )
٧	الاحتياجات تفرض نفسها تلقائياً .	( )	( )	( )

٣-من الخدمات التي توفرها الجمعية للمستفيدين :

أ-خدمات صحية

		نعم	إلى حد ما	لا
١	إنشاء المستشفيات العامة والعيادات الصحية .	( )	( )	( )
٢	مراكز تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية .	( )	( )	( )
٣	التوعية بالعادات الصحية والنظافة للوقاية من الأمراض .	( )	( )	( )
	(أخرى تذكر)	( )	( )	( )

ب-خدمات تعليمية:

		نعم	إلى حد ما	لا
١	إنشاء فصول لمحو الأمية.	( )	( )	( )
٢	مكاتب تحفيظ القرآن الكريم .	( )	( )	( )
٣	إنشاء المدارس الكافية.	( )	( )	( )
٤	إنشاء الكليات الجامعية .	( )	( )	( )
٥	إنشاء المعاهد الأزهرية .	( )	( )	( )
٦	فصول التقوية للقضاء على الدروس الخصوصية .	( )	( )	( )
٧	مواجهة مشكلات الغياب والتسرب .	( )	( )	( )
٨	طبع المذكرات والكتب الجامعية .	( )	( )	( )
٩	مدارس أو فصول لذوى الاحتياجات الخاصة .	( )	( )	( )

جـ-خدمات اجتماعية

		نعم	إلى حد ما	لا
١	دور الحضانة لرعاية أبناء السيدات العاملات .	( )	( )	( )
٢	المساعدات المالية .	( )	( )	( )
٣	المساعدات العينية .	( )	( )	( )
٤	مشروع الأسرة المنتجة	( )	( )	( )
٥	حل المشكلات السرية .	( )	( )	( )
٦	مشروع تجهيز الفتاة اليتيمة .	( )	( )	( )
٧	رعاية الأرامل والأيتام والمسنين.	( )	( )	( )
٨	مشروع زيادة الدخل	( )	( )	( )
٩	مشروع رعاية المرضى	( )	( )	( )

١٠	فض المنازعات فى المجتمع .	( )	( )	( )
١١	المشاركة مع الـــهيئات الأخـــرى فـــى مواجهـــة الكوارث.	( )	( )	( )
١٢	توفير المساكن الاقتصادية .	( )	( )	( )
١٣	مشروعات لمواجهة البطالة .	( )	( )	( )
١٤	توفير الخدمات العامة كالمياه والصـــرف الصحـــى والكهرباء.	( )	( )	( )
١٥	رعاية الطلاب .	( )	( )	( )

د-خدمات ثقافية :

		نعم	إلى حد ما	لا
١	تنظيم المحاضرات والندوات المتنوعة .	( )	( )	( )
٢	توفير الكمبيوتر .	( )	( )	( )
٣	إنشاء مكتبة عامة .	( )	( )	( )
٤	تنظيم المسابقات .	( )	( )	( )
٥	طبع نشرات وكتيبات للتوعية والمناسبات المتنوعة .	( )	( )	( )
٦	الأندية الثقافية .	( )	( )	( )
٧	الخدمات العلمية .	( )	( )	( )
٨	تعليم اللغات .	( )	( )	( )
٩	برامج توعية وإرشاد زراعى للإفادة من المخلفـــات	( )	( )	( )
١٠	الزراعية.	( )	( )	( )

هـ- خدمات ترويحية

		نعم	إلى حد ما	لا
١	وجود نادى أو مركز اجتماعي لشغل وقت الفراغ	( )	( )	( )
٢	تشجيع الشباب على المشاركة فى مشـــروع الخدمـــة العامة ومشروع تجميل ونظافة القرية.	( )	( )	( )
٣	الرحلات .	( )	( )	( )
٤	المسابقات .	( )	( )	( )
٥	المعسكرات.	( )	( )	( )
٦		( )	( )	( )

٤-هل هذه الخدمات كافية ؟

نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بـــ (لا) ما هى أهم مقترحاتك لخدمات أخرى ؟

o
o
o

٥-أهم الأدوات التى يستخدمها قادة الجمعية لدراسة احتياجات المواطنين

	نعم	إلى حد ما	لا
o تنظيم الاجتماعات.	( )	( )	( )
o تنظيم المؤتمرات .	( )	( )	( )
o المقابلات .	( )	( )	( )
o تنظيم اللجان .	( )	( )	( )
o الندوات والمحاضرات .	( )	( )	( )
o وسائل الاتصال المتنوعة	( )	( )	( )

٦-المعوقات التي تحد من نشاط الجمعية

أ-من المعوقات المادية التى تقلل من نشاط الجمعية .

	نعم	إلى حد ما	لا
o عدم توافر التمويل اللازم لخطط ومشروعات الجمعية.	( )	( )	( )
o وجود نقص في الأجهزة والأدوات اللازمة .	( )	( )	( )
o عدم توافر المكان المناسب لتقديم الخدمة .	( )	( )	( )
o نقص الأثاث الملائم .	( )	( )	( )

ب- من المعوقات الإدارية :

	نعم	إلى حد ما	لا
o لوائح الجمعية معوقة وتحتاج إلى تطوير .	( )	( )	( )
o عدم توافر الخبرة الكافية لإدارة العمل بالجمعية.	( )	( )	( )
o عدم وجود وسائل اتصالات للجمعية مع الناس .	( )	( )	( )
o ضعف التنسيق بين الجمعية والمؤسسات الموجودة في القرية .	( )	( )	( )
o تعقيد الإجراءات التى تصاحب تقديم الخدمة .	( )	( )	( )
o صعوبة ترجمه بعض السياسات إلى خطط وبرامج واقعية.	( )	( )	( )

جـ-من المعوقات البشرية :

	نعم	إلى حد ما	لا
o معظم العاملون بالجمعية ليس لديهم الخبرة الكافية.	( )	( )	( )
o معظم العاملون بالجمعية لم يتلقوا تدريباً مناسباً.	( )	( )	( )
o ندرة العمالة الفنية بالجمعية .	( )	( )	( )

○قلة الاستعانة بالخبراء .	( )	( )	( )
○وجود قيم جامدة تعوق التنمية مثل (التواكـــل ، الإنعزالية، مقاومة كل جديد .	( )	( )	( )
○المصالح الخاصة والأغراض الشخصية وانتشـار الشائعات.	( )	( )	( )
○ضعف مشاركة المواطنين وقلة تعاونهم .	( )	( )	( )
○عدم مشاركة المرأة فى الجهود التنموية للجمعية	( )	( )	( )
○عدم وجود أخصائيين اجتماعيين بالجمعية .	( )	( )	( )
○ بعض القيادات يقل حماسها للعمل بعد فترة .	( )	( )	( )

د- من المعوقات الأخرى أرى :

	نعم	إلى حد ما	لا
○	( )	( )	( )
○	( )	( )	( )
○	( )	( )	( )
○	( )	( )	( )
○	( )	( )	( )
○	( )	( )	( )
○	( )	( )	( )
○	( )	( )	( )
○	( )	( )	( )
○	( )	( )	( )
○	( )	( )	( )

٧-لتطوير العمل بالجمعية أقترح :

	نعم	إلى حد ما	لا
○ تطوير اللوائح والقرارات التـــى تنظـم علـــى الجمعيات الأهلية .	( )	( )	( )
○ الاهتمام بالإعلام والدعاية الكافية عن الجمعية وخدمتها .	( )	( )	( )
○ التعاون مع منظمات رجال العمال .	( )	( )	( )
○ تكثيف الجهود لزيادة المـــوارد والإمكانيـــات المتنوعة .	( )	( )	( )
○ توافر الخبراء والمتخصصين فى كل مجال من مجالات الجمعية من (الأخصائيين والفنيين).	( )	( )	( )
○ تفعيل دور اللجان وتنشيطها .	( )	( )	( )
○ دراسة المجتمع المحلى بصفة دائمة للوقـــوف على الاحتياجات المتجددة .	( )	( )	( )
○ تشجيع مشاركة المرأة فى العمل الاجتماعى .	( )	( )	( )

o الاهتمام ببرامج التدريب والتثقيف للعاملين بالجمعية .	( )	( )	( )
o دعم المشروعات الاقتصادية التى تدعم نشاط الجمعية .	( )	( )	( )
o تنشيط دور " بيت مال المسلمين " فى دعم الجمعيات .	( )	( )	( )
o تنظيم موزد " الزكاة " لدعم أنشطة الجمعية .	( )	( )	( )

شكراً لتعاون سيادتكم ،،،،،،،

الباحث